



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

احتياطات الصرف الأجنبي وصدّامات التجارة الخارجية
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020

تحت إشراف الأستاذ:
عبيدلي عبد القادر

إعداد الطلبة :
- قدوري محمد
- عباد أمجد
- علال يعقوب

أعضاء لجنة التقييم

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللقب والاسم
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ محاضر أ	تجاني محمد العيد
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ محاضر أ	عبيدلي عبد القادر
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ محاضر أ	أحميمة خالد

السنة الجامعية: 2023/2022



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

احتياطات الصرف الأجنبي وصدّات التجارة الخارجية
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2020

تحت إشراف الأستاذ:

عبدلي عبد القادر

إعداد الطلبة:

- قدوري محمد

- عباد أمجد

- علال يعقوب

أعضاء لجنة التقييم

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللقب والاسم
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ محاضر أ	تجاني محمد العيد
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ محاضر أ	عبدلي عبد القادر
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذ محاضر أ	أحميمة خالد

السنة الجامعية: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرّفان

الحمد والشكر لله رب العالمين

وصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بشكرنا الجزيل والعرّفان الجميل الى استاذنا المشرف عبدلي عبد القادر

الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته

كما نشكر كل من ساعدنا في اتمام هذا البحث من قريب او بعيد

" وشكرا "

الإهداء

الحمد وكفى وصلاة على الحبيب المصطفى واهله واما فيما بعد:

الحمد آله الذي وفقنا لتثمين هذي الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد

والنجاح بفضلته تعالى مهداة الى الوالدين الكرمين حفظهما الله وادامهما نور دربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال تساندني وكانت دعواتهن بتوفيق تتبعنا خطوة

بخطوة في عملنا جزاهم الله خير الجزاء في الدارين

الى كل طلبة علوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية الى كل اساتذتي والى كل من يعرفنا

من قريب او بعيد وليكن لنا الاحترام والتقدير

"محمد"

الإهداء

اهدي هذا العمل الى والدي الذي اكتسبت منه الثقة بالنفس والجدية في العمل

الى امي التي لم تبخل عني بنصائحها الفذة وكانت بالنسبة لي المدرسة الاولى

ولكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال تساندني وكانت دعواتهن بتوفيق تتبعنا خطوة بخطوة في

عملنا جزاهم الله خير

والى كل طلبة علوم تجارية والى كل اساتذتي وليكن لنا الاحترام والتقدير وعلى الله قصد السبيل

"المحجر"

الإهداء

اهدي تخرجي لأبي وامي حفظهم الله وادامهم ذخروتاج على راسي، فقد انتظروا سنين ليروا أبنهم
الوحيد بما يحلموا أن يروه فيه اهدي تخرجي لكل صديق ورفيق درب في مختلف مراحل الدراسة
اهدي تخرجي لأساتذتي من الابتدائية إلى المتوسطة إلى الثانوية إلى اساتذتي ودكاترتي في الجامعة الذين
تعلمنا منهم الكثير الكثير جداً، ليس فقط بالعلم بل بالأخلاق والمحبة والتسامح والتفاني والجد ورأينا
من خلالها الحياة بمنظور آخر حقاً هم شمعة إضاءة لنا الكثير من الطرق لحياتنا.

" يعنوب "

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل التي تحدد احتياطات الصرف الأجنبي وصددمات التجارة الخارجية في الجزائر من خلال تحديد أهم النظريات التفسيرية له وبناء نموذج معياري لتأثير المحددات المختلفة على احتياطات النقد الأجنبي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020 ومن خلال التحليل خلصت الدراسة إلى أن وفرة احتياطات الصرف الأجنبي في دعم النمو الاقتصادي من خلال استغلال الفوائض منها في دعم المشاريع الاقتصادية التي تولد عوائد معتبرة في المستقبل وهو ما ينجم عن زيادة حقيقية في الناتج المحلي.

الكلمات المفتاحية: صدمات التجارة الخارجية، احتياطات الصرف الأجنبي.

Abstract

This study aims to know the most important factors that determine foreign exchange reserves and foreign trade shocks in Algeria by identifying the most important explanatory theories for it and building a standard model for the impact of various determinants on foreign exchange reserves in Algeria during the period from 1990 to 2020. Through the analysis, the study concluded that the abundance of Foreign exchange reserves in support of economic growth by utilizing surpluses from them to support economic projects that generate significant returns in the future, which results in a real increase in domestic product.

key words: Foreign trade shocks, foreign exchange reserves.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الاهداء
-	الشكر
-	الملخص
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الاشكال
V	فهرس الملاحق
أ-ث	مقدمة
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول احتياطات الصرف الأجنبي وصددمات التجارة الخارجية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية احتياطات الصرف الأجنبي وصددمات التجارة الخارجية
03	المطلب الأول: ماهية احتياطات الصرف الاجنبي
10	المطلب الثاني: ماهية صدمات التجارة الخارجية
20	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
20	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية
27	المطلب الثاني: دراسة أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
28	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: أثر صدمات التجارة الخارجية على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 1990-2020	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية واحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر
31	المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر
36	المطلب الثاني: واقع احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر
37	المبحث الثاني: قياس أثر صدمات التجارة الخارجية على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر
37	المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات
39	المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)
41	المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية

51	خلاصة الفصل
53	خاتمة
57	قائمة المراجع والمصادر
61	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
27	أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	01-01
27	أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	02-01
33	واردات الجزائر 2020-1990	01-02
34	صادرات الجزائر 2020-1990	02-02
36	احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 2020-1990	03-02
37	متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات	04-02
42	اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)	05-02
43	نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (3,1,3,2)	06-02
44	اختبار الحدود وجذر الوحدة	07-02
44	نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (X)	08-02
46	نتائج تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)	09-02
48	اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ	10-02
48	اختبار ثبات التباين للأخطاء	11-02

فهرس الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
08	أنواع احتياطات الصرف الاجنبي	01-01
33	واردات الجزائر 1990-2020	01-02
35	صادرات الجزائر 1990-2020	02-02
36	احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 1990-2020	03-02
47	التوزيع الطبيعي للأخطاء	04-02
49	اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM	05-02
49	اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)	06-02

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
61	الاحصائيات المستخدمة	01



مقدمة

عقب انهيار نظام بريتون وودز القائم على أسعار الصرف الثابتة والتحول إلى نظام أسعار الصرف المرنة ساد اعتقاد بعدم حاجة الدول إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من الاحتياطيات استناداً إلى أن الاختلالات في المدفوعات الدولية سوف يتم تصحيحها من خلال تعديل سعر الصرف الذي يتصف بالمرونة، إلا أنه مع اندلاع أزمة المديونية الخارجية عام 1982 ظهرت علاقة قوية بين هذه الأزمة وحجم الاحتياطيات، ولذلك سعت العديد من الدول خاصة الدول النامية إلى زيادة حجم الاحتياطي المتوافر لديها، وقد تزايد هذا الاتجاه في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين نتيجة الأزمة الآسيوية. وقد شهدت احتياطيات الصرف الأجنبي نمواً كبيراً بعد الأزمة المالية الآسيوية، حيث ارتفعت احتياطيات الصرف الأجنبي على المستوى الدولي من حوالي 2 تريليون دولار عام 2000 لتصل إلى 714.11 تريليون دولار عام 2018. كما تشير الإحصاءات إلى أن احتياطيات الصرف الأجنبي شهدت نمواً كبيراً في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي تتميز باستقرار نسبي في احتياطيات الصرف، في حين ارتفع نصيب الدول الصاعدة والنامية من الاحتياطيات من 2018 عام 59% إلى لتصل 2000 عام 35.7%.

حيث تمثل احتياطيات الصرف الأجنبي ما يذخره المصارف المركزية الدولية من احتياطيات قابلة لسيولة حيث تمثل أهمية الاحتفاظ بالاحتياطيات بكونها تستخدم كجزء من الغطاء النقدي للعملة المحلية وتلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في معظم الاقتصادات الدولية وذلك مهما كان مستوى نموها الاقتصادي فبواسطة الواردات تستطيع الدول الحصول على ما تحتاج إليه من سلع وخدمات من الدول وعن طريق الصادرات تستفيد من مكاسب ومزايا التخصص الدولي وبالتالي تحقيق مستوى أعلى من رفاهية اقتصادية.

1- الإشكالية

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة آثار صدمات التجارة الخارجية على احتياطيات الصرف الأجنبي؟ وما هو واقع ذلك في

الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

2- الأسئلة الفرعية

تمثل الأسئلة الفرعية في:

- ما هي احتياطيات الصرف الأجنبي؟

- ما المقصود بصدمات التجارة الخارجية؟

- تأثير صدمات الواردات على احتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

-تأثير صدمات الصادرات على احتياطات الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؟

3-فرضيات الدراسة

تتمثل فرضيات الدراسة في:

- صدمات التجارة الخارجية هي ما تتعرض له التجارة الخارجية من كوارث وتغيرات في الصادرات والواردات.
- يقصد باحتياطات الصرف الأجنبي بالكميات النقدية التي يحتفظ بها المصرف أو الدولة لأهداف معينة.
- تأثر صدمات الواردات على احتياطات الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.
- تأثر صدمات الصادرات على احتياطات الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

4-أهمية الدراسة

تهدف الدراسة الى معرفة اهمية الاحتياطات الصرف الاجنبي لدى البنوك المركزية عند الدول وانعكاساتها على سياسات التجارة الخارجية ومعرفة مدى تأثير العوامل الاقتصادية على التجارة الخارجية.

5-اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى:

- معرفة ماهية احتياطات الصرف الاجنبي ودورها لدى البنوك المركزية؛
- توضيح اهم السياسات التجارة الخارجية؛
- محاولة التركيز على اهم العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

6- اسباب اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع لعدة اسباب نذكر منها:

- طبيعة التخصص الذي ندرسه
- الوضع الاقتصادي السائد حاليا في العالم
- الرغبة في دراسة الموضوع

7- حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: يتمثل في دراسة أثر احتياطات الصرف الأجنبي على صدمات التجارة الخارجية
- الحدود المكانية: تدور الدراسة حول الجزائر
- الحدود الزمنية: حددت فترة الدراسة من 1990 الى 2019

8- منهج الدراسة

لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على منهج الوصفي لتوضيح إطار النظري للاحتياطات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية، اما الجانب التطبيقي سيتم اتباع المنهج الكمي من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطاء ودوال الاستجابة الفورية باستخدام برنامج Eviews10 بهدف قياس الاثر والعلاقات المترتبة بين متغيرات الدراسة.

9- صعوبات البحث

لا يخلو اي بحث من مواجهة الصعوبات او مصادفة عقبات ولا يختلف الامر بالنسبة لهذا البحث الا حيث كانت الصعوبة الوحيدة التي حالت بيننا وبين انجاز العمل في وقت مبكر هو عدم دراستنا لبرنامج Eviews10 وصعوبة فهمه.

10- هيكل الدراسة

يشتمل موضوع الدراسة على فصلين بطريقة تخدم الموضوع، وتعمل على توضيح الإطار النظري لكل العنصرين الاساسيين احتياطات الصرف الاجنبي والتجارة الخارجية تناولت الدراسة في الفصل الأول، الإطار النظري للاحتياطات الصرف الاجنبي والتجارة الخارجية، حيث تناول المبحث الاول ماهية احتياطات الصرف الاجنبي اما المبحث الثاني تم التطرق الى ماهية التجارة الخارجية والمبحث الثالث كان حول الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع. اما الفصل الثاني فتمثلت في الدراسة التطبيقية، فقد تم التطرق فيه الى تحليل احتياطات سعر الصرف الأجنبي وواردات وصادرات الجزائر، ثم الدراسة القياسية لأثر احتياطات الصرف الأجنبي على صدمات التجارة الخارجية.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول احتياطات الصرف الأجنبي
وصدمات التجارة الخارجية

تمهيد الفصل

تعتبر احتياطات الصرف الاجنبي من اكثر مصطلحات رواجها هو كل ما تمتلكه الدولة من عملات اجنبية والتي تحتفظ بها في بنكها المركزي ومن خصائص احتياطات الصرف الاجنبي تتمتع قيمة العملة بقدر كبير من الثبات او باستقرار التي تتميز به العملات الدول الاخرة ويجب ان لا تخضع هذه العملة للقدرة الدورية حيث تهدف سعر الصرف الى مقاومة التضخم وتخصيص الموارد وتوزيع الدخل وتنمية الصناعات المحلية حيث تعتبر التجارة الخارجية هي حركة او تبادل السلع وخدمات ورؤوس الاموال بين انحاء العالم ويشكل حصة كبيرة من ناتج المحلي الاجمالي في كثير من بلدان حيث يآثر احتياطات الصرف الاجنبي بي التجارة الخارجية احتياطي الصرف له دورا هاما في مواجهة الصدمات الخارجية والازمات الاقتصادية.....

لذلك سنتناول في هذا الفصل احتياطات الصرف الأجنبي وصددمات التجارة الخارجية، وقد يتم تقسيمه

الى مبحثين كالتالي:

-المبحث الأول: ماهية احتياطات الصرف الأجنبي وصددمات التجارة الخارجية

-المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية احتياطات الصرف الأجنبي وصددمات التجارة الخارجية

تعتبر احتياطات الصرف الاجنبية لأي دولة مؤشرا هاما على توازنها المالي الخارجي، إذ أن احتياطات الصرف تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الالتزامات الخارجية للدولة، خاصة ما تعلق بفاتورة الواردات، وخدمة الدين الخارجي.

المطلب الاول: ماهية احتياطات الصرف الاجنبي

تمثل احتياطات الصرف الأجنبي ما تذخره المصارف المركزية الدولية من احتياطات قابلة للسيولة، حيث تمثل أهمية الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية بكونها تستخدم كجزء من الغطاء النقدي للعملة المحلية، كما أنها المركز الأساسي في بناء واستقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية، والدفاع عنها بأسعار صرف عالية الاستقرار.

الفرع الاول: مفهوم احتياطات الصرف الأجنبي

سننطلق فيما يلي الى تعريف احتياطات الصرف الأجنبي وخصائصها والمصطلحات المتعلقة بها.

أولا: تعريف احتياطات الصرف الاجنبي

قبل التطرق الى مفهوم احتياطات الصرف الأجنبي، ارتأينا ان نقوم بتعريف الصرف الأجنبي أولا، حيث انه يقصد بالصرف الأجنبي العملات الأجنبية، أي ان الدولار والاسترليني والين والمارك تعتبر عملات اجنبية، وتتم عمليات شراء الصرف الأجنبي وبيع العملة المحلية أو العكس في سوق الصرف الأجنبي عند أسعار للعملات تعرف بمعدلات الصرف¹.

وقد تعددت مفاهيم احتياطات الصرف الأجنبي، وسنذكر فيما يلي أهمها:

التعريف الأول: حيث عرفت احتياطات الصرف الأجنبي بأنها: "تلك الموارد (علاوة على ارصدة العمل الضرورية العادية) المقبولة في سداد المدفوعات الأجنبية والمتاحة للوفاء بالمتطلبات الناشئة عن الاضطرابات الدورية او المستمرة في الرصيد الخارجي"².

التعريف الثاني: حيث جاء في تعريف صندوق النقد الدولي للاحتياطات الصرف الأجنبي بأنها: "الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو

¹ محمود حامد، العلاقات النقدية الدولية، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص 71.

² شرفاوي محمد، بكوش كريمة، قياس استجابة محددات الطلب على احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة انخفاض الواردات باستخدام نموذج Var - حالة الجزائر 1970-2020 -، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 03، 2021، ص 59.

التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في العملية المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي)¹.

التعريف الثالث: حيث عرفت كذلك بأنها: "هي التي تمثل ما تدخره المصارف المركزية الدولية من احتياطات قابلة للسيولة.. وان عناصر تلك الاحتياطات الدولية، يجب ان تتمتع بصفة القبول العام، للقيام بتسوية المدفوعات الدولية"².

التعريف الرابع: وعرفها جون وليامسون بأنها: " بمثابة صمام أمن يحتفظ به البلد ويلجأ اليه عند الضرورة لكي يحمي نفسه من آثار الصدمات الخارجية والتي يمكن ان يتعرف لها الاقتصاد الوطني من جراء علاقته الاقتصادية مع الخارج"³.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف احتياطات الصرف الأجنبي بانه: " هو الكميات النقدية التي يحتفظ بها المصرف او الدولة لأهداف معينة".

ثانيا: خصائص احتياطات الصرف الأجنبي

من بين الخصائص التي تتميز بها الاحتياطات الأجنبية أنها متاحة في أي وقت +8 وسائله وخاضعة للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية وقابلة للتفاوض، ولكي تكون الأصول مؤهلة لتصنيفها تحت الأصول الاحتياطية، يجب أن تكون⁴:

- مطالبة على غير المقيمين أو سبائك ذهب عالية النقاء؛
- ذات جودة عالية (عموماً) في المرتبة الاستثمارية (مدى جودة الأوراق المالية)؛
- تتميز هذه الأصول " المتاحة في أي وقت " والخاضعة " للسيطرة الفعلية للسلطات النقدية " في فترة زمنية معينة، حيث يمكن اللجوء إليها بسرعة لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات؛
- تتميز هذه "الأصول المتاحة في أي وقت " بأنها " سائلة وقابلة للتفاوض"، أي يمكن شراءها أو بيعها أو تصفيتها بسرعة وبأقل تكلفة، وأنَّ هناك مشترين وبائعين مستعدين للتفاوض عليها؛

¹ International reserves and foreign currency liquidity: guidelines for adata template – Washington, D.C. : International Monetary Fund, 2013, P 03.

² رمزي محمود، صندوق النقد الدولي: تاريخ من المؤامرات والتدليس والشروط المريرة القاسية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2022، ص 51.

³ عبد القادر بوكريدي وآخرون، أثر احتياطات الصرف الأجنبي على سعر صرف الدينار/ اليورو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019، مجلة الريادة الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2022، ص 243.

⁴ محمد جعفر هني، إدارة احتياطات الصرف الأجنبي من منظور إسلامي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الجزائر 3، 2016-2017، ص 07-08.

- يمكن إصدارها بعملات قابلة للتداول لكي يتم الاحتفاظ بها واستخدامها في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات، حتى لا تضطر إلى إجراء تغييرات أساسية غير مرغوب فيها في سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وبهذا المعنى تكون الاحتياطات عبارة عن صمام أمان يُحتفظ به أو يلجأ إليه عند الضرورة لكي تحمي الدولة نفسها من آثار الصدمات الخارجية التي تتعرض لها نتيجة علاقاتها الاقتصادية الخارجية؛ - إن عناصر الاحتياطات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار هي تلك العناصر التي تتسم بأنها رسمية، أي في دائرة سلطة الدولة، حيث تُستبعد من نطاق الاحتياطات الدولية للاقتصاد الوطني ما في حوزة الأفراد من ذهب و عملات أجنبية، كما تُستبعد أيضاً أرصدة العملات الأجنبية التي تتعامل فيها البنوك التجارية داخل الدولة، وكذلك القروض المصرفية والقروض التجارية التي تقدم يومياً لتمويل عمليات التجارة الخارجية، كما تستبعد من نطاق الاحتياطات الدولية القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تحصل عليها الدولة لتمويل مشروعات معينة بذاتها.

ثالثاً: المصطلحات المرتبطة باحتياطات الصرف الأجنبي

هناك عدة صيغ لاحتياطات الصرف الأجنبي أهمها ما يلي¹:

- 1- إجمالي احتياطات الصرف الأجنبي الاسمية: وهي تمثل ما تملكه الدولة من أصول العملات الأجنبية، الشريحة الاحتياطية لدى الصندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى حيازات الذهب. تتقلب هذه الاحتياطات طوال السنة ويمكن إرجاع هذا التقلب إلى عدد من الأسباب منها:
 - حقوق السحب الخاصة في الصندوق النقدي الدولي؛
 - التقلب في أسواق العملات الأجنبية؛
 - التقلب في قيمة الدولار الأمريكي.
- 2- احتياطات الصرف الاسمية الصافية: وهي عبارة عن إجمالي احتياطات الصرف الأجنبي الاسمية مطروحا منها الديون قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية.

¹ فوزي زغاد، دور احتياطات الصرف الأجنبي في تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر: دراسة تحليلية تنبؤية خلال الفترة (1990-2020)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022/2021، ص 17-18.

3- احتياطات الصرف الأجنبية الحقيقية: يعبر هذا المؤشر عن القدرة الحقيقية الدولية لهذا المخزون من الاحتياطات، وهو عبارة عن إجمالي احتياطات الصرف الأجنبية الاسمية مطروحا منه التضخم، أي إزالة التشوهات السعرية عن طريق المكمل عن مؤشر احتياطات الصرف الأجنبية الاسمية.

4- احتياطات الصرف الأجنبية الصافية الحقيقية: نحصل عن هذا المؤشر بإزالة التشوهات السعرية عن احتياطات الصرف الاسمية الصافية، ويُعبّر هذا المؤشر عن الملاءة الدولية للاقتصاد.

5- صافي الأصول الأجنبية: ويشمل إجمالي الأصول بالعملة الأجنبية مخصوصا منه الالتزامات قصيرة الأجل بالعملة الأجنبية أي يمثل رصيد معاملات المقيمين داخل الدولة مع غير المقيمين، ويعد صافي الأصول الأجنبية أكثر مكونات الاحتياطات سيولة وغالبا ما تكون تحت تصرف السلطة النقدية بالدولة، والمثلة بالبنك المركزي.

الفرع الثاني: أنواع وأهمية احتياطات الصرف الأجنبي

سنطرق في هذا المطلب الى أنواع وأهمية احتياطات الصرف الأجنبي

أولا: أنواع احتياطات الصرف الاجنبي

هناك عدة تصنيفات للاحتياطات الدولية، كما أنه لكل صنف دافع للاحتفاظ به، وقد أدى ارتباط مفهوم الفاعلية المصرفية في الفكر الرأسمالي بالمشكلة الاقتصادية القائمة على تخصيص الموارد المحدودة والمتاحة في المجتمع، لتلبية رغبات الأفراد المتجددة والمتكررة، إذ أن حل مشكل تخصيص الموارد في النظرية الرأسمالية، قائم في أساسه على نظرية السعر والتي ترى من السعر الأمثل أساس المنافسة الكاملة، وتناقضها مع هياكل السوق المشتملة على كلا من المنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة، والاحتكار التام لكسب ولاء المتعاملين الماليين وفق ما تمليه أسس السوق، وسنحاول في هذا المطلب عرض أهم التقسيمات للاحتياطات الدولية¹:

1- تصنيف صندوق النقد الدولي:

يتميز صندوق النقد الدولي بين عناصر السيولة الدولية التي تملكها الدولة وبين تلك العناصر التي تقتربها من العالم الخارجي كما يلي:

- السيولة المملوكة (الاحتياطات المملوكة أو غير المشروطة): يقصد بالسيولة المملوكة تلك الأصول الاحتياطية الدولية التي تقع في حوزة البلد، أي تمتلكها السلطة النقدية ملكية مطلقة، وبالتالي تستطيع أن تتصرف

¹ عباسة نور الدين، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2017، ص 08-09.

فيها بحرية تامة كما تشاء وطبقاً لظروفها الخاصة، حتى لو أدى ذلك إلى هبوطها إلى مستويات دنيا، فالذهب الموجود في خزائن البنك المركزي وحجم الشريحة الذهبية للدولة بصندوق النقد الدولي، فضلاً عن العملات الأجنبية التي تحتفظ بها الدولة كاحتياطات مضافاً إليها وحدات حقوق السحب الخاصة، كل ذلك الأربعة الأصول الهامة - يدخل في عداد الاحتياطات الدولية المملوكة السائلة.

وليس هناك شك في أن حساب نسبة السيولة الدولية للبلد على أساس حجم هذه الأصول الأربعة أو الاحتياطات المملوكة إلى إجمالي التزاماتها الخارجية في فترة قصيرة يعد من أفضل مقاييس السيولة وأنسبها، ذلك لأنه يوضح مدى القدرة الذاتية للدولة على مواجهة التزاماتها الخارجية.

-السيولة (الاحتياطات) المقترضة : فإنها تتمثل في كافة العناصر التي تحصلت عليها الدولة عن طريق الاقتراض الخارجي وتستخدم في تسوية العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، على أن تكون تلك العناصر مطلوبة السداد في غضون فترة معينة أو عند تاريخ محدد، كما أن اقتصاد البلد يتحمل عبئاً معيناً يتمثل في سعر الفائدة وذلك ثمناً للحصول عليها، والاحتياطات المقترضة بهذا المعنى تشمل إمكانيات البلد وقدرته على السحب من صندوق النقد الدولي خارج حدود الشريحة الذهبية، فضلاً عن القروض التي تتمكن الدولة من الحصول عليها منت أسواق المال والنقد الدولية، كما تضم (أي الاحتياطات المقترضة أيضاً السحب على التسهيلات المتاحة بين البنوك المركزية (اتفاقية Swap) والاحتياطات المقترضة تعتبر في الدرجة الثانية من السيولة إذا ما قورنت بالاحتياطات المملوكة، والبيان الموالي يلخص الإطار العام لأقسام الاحتياطات الدولية.

2- الاحتياطات من ناحية المكونات:

والتي تتشكل من:

- احتياطات قابلة للاستثمار: وهي الجزء الذي يتكون من العملات الصعبة.

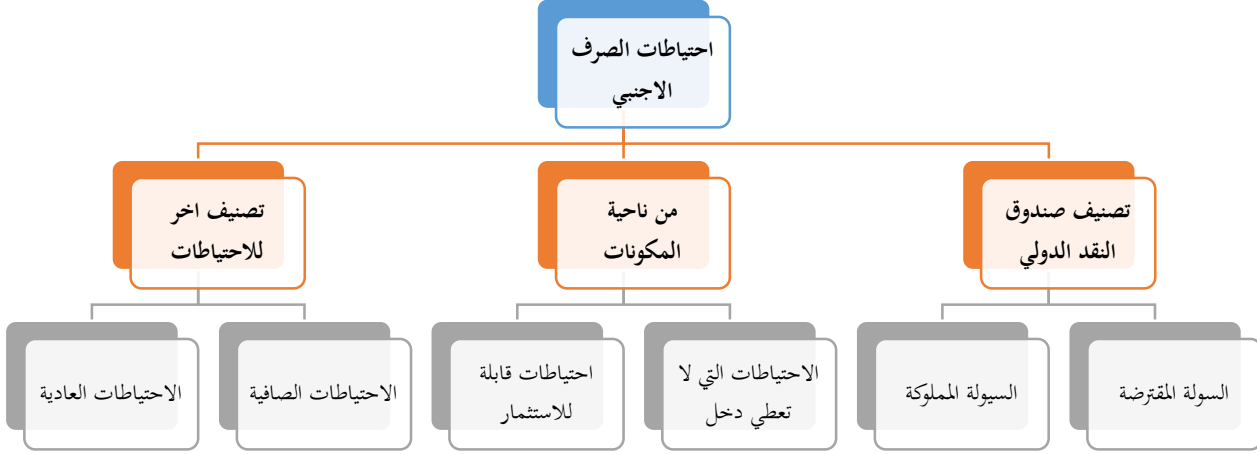
-الاحتياطات التي لا تعطي دخل: تضم مركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي الشريحة الاحتياطية وحقوق السحب الخاصة والذهب.

3-تصنيف آخر للاحتياطات:

-الاحتياطات العادية : وهي التي لا تأخذ بعين الاعتبار الالتزامات الخارجية.

-الاحتياطات الصافية: وهي التي تستثني الالتزامات الخارجية ويعد هذا النوع من أفضل الاحتياطات لأنه يقيس مركز السيولة الحقيقي للبلد.

الشكل رقم 01-01: أنواع احتياطات الصرف الأجنبي



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق

ثانيا: أهمية احتياطات الصرف الأجنبي

الاحتياطات الصرف أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، لعل أهمها الحد من الصعوبات الاقتصادية والصدمات الخارجية، ومساندة العملة الوطنية، بالإضافة إلى مساعدة الحكومة على تلبية حاجات البلاد من السلع ومواجهة حالات الطوارئ والكوارث الطارئة، سوف نتطرق بشيء من التفصيل لما تقدم كما يلي¹:

1- مواجهة العجز في ميزان المدفوعات والدفاع عن سعر صرف العملة الوطنية: إن المهمة الأولى لاحتياطات الصرف هي مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، كما تكمن الأهمية الثانية من خلال الدفاع عن سعر صرف العملة الوطنية، عن طريق التدخلات الدورية للبنك المركزي في سوق الصرف بائعا أو مشتريا للعملات الأجنبية وذلك حسب سعر الصرف الذي يرغب في الوصول إليه.

2- تلبية احتياجات المعاملات: وذلك من خلال تمويل الطلب على عمليات الصرف الأجنبي من القطاعين العام والخاص، ويحتل دافع المعاملات أكثر أهمية في البلدان النامية نظرا لصعوبة وصولها إلى أسواق رؤوس الأموال الدولية وموسمية إيرادات النقد الأجنبي والرقابة الكبيرة المفروضة على الصرف، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من

¹ حسين حميد، إدارة السياسة النقدية في ظل تغيرات احتياطي الصرف الأجنبي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، المديّة، 2021/2020، ص 104-107

معاملات الصرف الأجنبي يتم توجيهها من خلال البنك المركزي في حين أن دافع المعاملة يعتبر هامشي في الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات التي لها إمكانية للوصول إلى الأسواق الدولية.

3- التأمين ضد انخفاض أسعار الصادرات: إن المهمة الأولى لاحتياطات الصرف هي مواجهة العجز في موازين المدفوعات إلا أن لوفرتها ميزة أخرى، حيث تؤدي دوراً مهماً في التصدي أو على الأقل الاحتراز من الأزمات المحتملة لانخفاض أسعار الصادرات الأساسية وكمثال على ذلك فقد أدى ارتفاع أسعار المواد الأولية - خاصة النفط لبعض الدول خلال الفترة (2000-2010) دوراً كبيراً في تراكم لاحتياطات الصرف الأجنبي مما أتاح فرصة لهذه الحكومات في امتصاص ولو بشكل نسبي صدمة انخفاض أسعار النفط ابتداءً من عام 2014 حيث انخفضت بحوالي 55% منذ سبتمبر 2014 مما تسبب في حدوث خسائر في صادرات البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي، أما البلدان المستوردة للنفط فحققت مكاسب من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض فواتير وارداتها النفطية.

4- التصدي لصدمة الواردات: إن الشكل الثاني الذي له علاقة باحتياطات الصرف يتمثل في الواردات فهذه الأخيرة هي مصدر لاستنزاف احتياطات الصرف الأجنبي، وتؤدي وفرة هذه الأخيرة صمام أمان ضد ارتفاع أسعار الواردات. كما تؤدي دوراً مهماً في تأمين الواردات خاصة في الدول النامية، فرغم انخفاض مداخيل الصادرات لبعض الدول مثل المملكة العربية السعودية جراء انخفاض أسعار الصادرات النفطية إلا أن المملكة ونظراً لتوفرها على احتياطي صرف مهم واصلت عمليات الاستيراد بنفس الوتيرة، وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على الواردات يأتي من الاقتصاد المحلي أي من داخل البلد وعليه فإن الواردات تتأثر بمستوى الدخل أي أن دالة الواردات هي دالة في الدخل الوطني ويعبر عن هذه العلاقة رياضياً كما يلي:

$$M=f(y)$$

حيث إن: M تعبر عن الواردات و y تعبر عن الدخل الوطني.

5- دعم النمو الاقتصادي: تساهم وفرة احتياطات الصرف الأجنبي لدى القطر أو البلد المعني في دعم النمو الاقتصادي من خلال استغلال الفوائض منها في دعم المشاريع الاقتصادية التي تولد عوائد إنتاجية معتبرة في المستقبل وهو ما ينجم عنه زيادة حقيقية في الناتج المحلي، وما يدعم هذه النقطة تلك الفوائض المالية التي حققتها الدول النفطية في العشرة الأولى من القرن الحادي والعشرين وما صاحبها من توسع كبير في الإنفاق الحكومي على مختلف المشاريع والقطاعات التنموية.

الفرع الثالث: دوافع حيازة احتياطات الصرف الأجنبي

لقد أدت الاختلالات الاقتصادية، في العديد من البلدان النامية، إلى تدهور حساباتها الجارية، وتراكم مديونيتها الخارجية، مع التضخم الجامح في قيم منقولاتها المالية وظهور الحاجة الماسة إلى النقد الأجنبي لتمويل تجارتها الخارجية، ويمكن تلخيص أهم دوافع حيازة النقد الأجنبي إلى¹:

- الحاجة الماسة للنقد الأجنبي في استخدامه لمواجهة الصدمات الاقتصادية الطارئة والغير مرغوبة.
- إمكانية الاستفادة من عمولات مالية إزاء توظيف الاحتياطات الدولية. تدخل البنك المركزي في توجيه السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة.
- تأمين واردات البلد من السلع والخدمات، مع مجابهة الزيادة الغير المتوقعة في الأسعار.
- تأمين محفظة مالية من السيولة العالمية كفيلة بتجنب مخاطر انكماش الأصول المالية.
- السعي إلى تصفية ذمة البلد من تبعات المديونية الخارجية.
- التدخل في أسواق الصرف وذلك من خلال دعم سياسة سعر الصرف، سواء من اجل الحصول على أسعار صرف مستقرة، أو الدفاع عن قيمة العملة. ولذا تسعى العديد من الدول إلى تكوين سلة عملات قيادية بهدف التحوط، ضد خسائر تقلبات أسعار الصرف.
- تعتبر الاحتياطات الأجنبية بمثابة صمام الأمان لقيم العملات المحلية، من خلال التدخل في أسواق الصرف الأجنبي، لضمان استقرار أسعار صرف عملاتها الأجنبية، عند المستوى المستهدف، وكذلك لتمويل الاختلالات المحتملة في حساباتها الجارية.

المطلب الثاني: ماهية صدمات التجارة الخارجية

سنتطرق في هذا المطلب الى ماهية صدمات التجارة الخارجية وذلك من خلال تعريف التجارة الخارجية وصددمات التجارة الخارجية وانوعها.

¹ نور الدين عباسية، بوراس أحمد، الخيارات الائتمانية في استخدام احتياطات الصرف الأجنبي: دراسة حالة الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 5، 2016، ص 278-279.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

مهما كان اختلاف النظم السياسية في دول العالم المختلفة، فإنها لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، لذلك تم اللجوء الى التجارة الخارجية بين الدول، والتي تسمح بتبادل السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة للأطراف المتبادل.

أولاً: تعريف التجارة الخارجية

تعددت مفاهيم التجارة الخارجية في عدة مراجع، سنذكر فيما يلي اهم ما جاء فيها :

التعريف الأول: حيث عرفت التجارة الخارجية بانها: "عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي"¹.

التعريف الثاني: وعرفت كذلك بانها: "أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة"².

التعريف الثالث: وعرفت كذلك بانها: "المعاملات الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في: انتقال السلع، الافراد، ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"³.

التعريف الرابع: وعرفت أيضا بانها: "عملية تبادل السلع ماديا غير الحدود السياسية للدولة، اما داخلة اليها وتسمى "الواردات" أو خارجة منها وتسمى "الصادرات"، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من رعايا دولة الى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير بـ "الصادرات غير المنظورة"، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـ "الواردات غير المنظورة"⁴.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التجارة الخارجية بانها: "تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة حيث تجارة الخارجية هي حركة السلع والخدمات وانتقال رؤوس اموال بين انحاء العالم وتشكل حصة كبيرة من ناتج المحلى الاجمالي في كثير من البلدان".

¹ موسى سعيد مصطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 13.

² السيد محمد أحمد السبريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 08.

³ رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000، ص 12.

⁴ خالد أحمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص 13.

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة بين الدول على جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، فبغض النظر عن الزمان أو المكان هناك محدودية في الموارد الاقتصادية حيث أن الموارد وجدت بطبيعتها بكميات محدودة من ناحية مطلقة وأن تفاوت ذلك مع الزمان والمكان من ناحية أخرى. فإن هذه الموارد تصبح أشد محدودية إذا ما قورنت بالاستخدامات اللانهائية التي تتنافس عليها. ويرجع ذلك إلى أن الحاجات البشرية بطبيعتها أيضا وجدت غير محدودة لاتسامها بالتكرار والتنوع والتعدد والترابط. وهذه الطبيعة اللامحدودة للحاجات البشرية تجعل الموارد الاقتصادية عاجزة عن إنتاج ما يكفي من السلع والخدمات لإشباع جميع الحاجات الإنسانية ندرة الموارد النسبية هذه تتطلب الاقتصاد في استخدامها بحيث تستغل استغلالا مثاليا لا هدر فيه، وهذا يعني إنتاج أقصى ما يمكن من السلع والخدمات بأقل قدر ممكن من التكاليف. ويمكن تلخيص أسباب قيام التجارة الخارجية في النقاط التالية¹:

- التوزيع اللامتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما نتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛
- تفاوت التكاليف، وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة، مما يؤدي على انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج السلعة في دولة أخرى؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث تتصف الظروف الإنتاجية بالكفاءة العالية في ظل ارتفاع مستوى التكنولوجيا؛
- الفائض في الإنتاج المحلي الذي يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويق الإنتاج بشرط توفر كافة الظروف؛
- السعي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على الدخل المتحقق من التجارة الخارجية، وذلك بهدف رفع مستوى الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا؛ المعيشة محليا، وتحقيق الرفاه الاقتصادي؛
- اختلاف الميول والأذواق، الناتج عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة حيث أن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات العالية الجودة؛

¹ بن مصباح إبراهيم وآخرون، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - وكالة الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2021/2020، ص ص 06-05.

- لأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالمياً.

ثالثاً: أهمية التجارة الخارجية

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الدولية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكّننا من إشباع بعض حاجات لنا ما كان من الممكن إشباعها لو لم يتم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض، ذلك أن دول العالم تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث مزاياها الطبيعية والمكتسبة فهذه الدولة تتمتع بجو حار يؤهلها لإنتاج نوع معين من المحاصيل ككوز أو البن أو التوابل، وتلك تتمتع بجو معتدل يؤهلها لإنتاج نوع آخر من المحاصيل الزراعية كالقمح أو الشعير أو الكتان وتلك تتمتع بأرض صخورها ذات تكوين جيولوجي معين تؤهلها لإنتاج نوع معين من المعادن كالبترول أو الفحم أو الحديد.

وهكذا نلاحظ تنوع طاقات الدول وإمكاناتها تنوعاً لا يمكن حصره، ولو أن الدول جميعاً كانت تتمتع بنفس النسبة من المزايا الطبيعية أو المكتسبة بمعنى أنها كانت تتمتع بنوع واحد من المناخ وبدرجة متساوية من خصوبة التربة وبمستوى واحد من التركيب الجيولوجي، وبقدر متساو من الخبرة الفنية لتمثال ما تنتجه هله الدول من السلع والخدمات ولما كانت هناك حاجة لقيام تبادل تجاري دولي ولكن الطبيعة لم تمنح الدول جميعاً قدرًا متساوياً من المزايا فهي تفتقر على بعض الدول وتسخرها على البعض الآخر، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف فيما تنتجه دول العالم من سلع وخدمات¹.

وتنشأ أهمية التجارة الخارجية من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى²:

- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محلياً .

- اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخلياً لكن بتكاليف مرتفعة نسبياً بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محلياً واستيرادها من الخارج.

¹ موسى سعيد مطر، مرجع سابق، ص 14.

² السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 10.

وبناء على ما سبق، يكون من الأفضل أن تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم، ثم تقوم بمبادلتها بالسلع الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها، وما يؤكد على ذلك أنه لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة واحدة مكنتية ذاتياً من كافة السلع والخدمات.

الفرع الثاني: مفهوم صدمات التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم الصدمات

تعتبر الصدمات هي السبب الأساسي في حدوث الأزمة أما مفهوم الأزمة فيعني وجود خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام بأكمله وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ وقد يشار إلى الأزمة إذ لم يسيطر عليها في بدايتها بالكارثة، إذ أن الكارثة هي حدث مفاجئ ناجم عن فعل الطبيعة أو هي تغير مفاجئ وحاد أو يمكن القول بأنها صدمة عارضة أو عشوائية.

وبشكل عام وفي كل الأحوال فإن الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وأثرها تكون نتيجته انهيار التوازن، أما يزيد الموقف تعقداً اشتعالاً تدخل الأزمة مرحلة جديدة، حيث يصعب على الأطراف المختلفة تحمل التغيرات الحادثة ويمكن السيطرة على نتائج الصدمة وتقليل أثرها إذ كان هناك توقع وتنبؤ لها وبالتالي اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة التي يمكنك أن تخفف من تأثير هذه الصدمات وتتيح فرصة للحركة السريعة للاتخاذ بعض الإجراءات المخطط لها لامتصاص الآثار والتخفيف من حدتها، وفي كثير من الأحيان التعامل مع الصدمة لا يتطلب سوى إستيعابها وامتصاص قوى الصدمة في البداية، وذلك حتى تتاح الفرصة بعد ذلك للوصول إلى الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه الصدمة¹.

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أهم خصائص هذه الصدمات وكالتالي²:

- انحراف غير متوقع عن طبيعة الاتجاه العام يتصف بعنصر المفاجئة.
- أن الأسباب المؤدية الى الانحراف عن طبيعة الاتجاه العام تتأتى من مصادر خارجية
- ينتج عن تلك الانحرافات آثاراً كبيرة على الاقتصاد.

¹ زيتوني كمال، أثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الازمات المصرفية خلال الفترة 1980-2015: دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2015، ص 38.

² احمد يونس جبار الخزرجي، أثر بعض الصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2021 دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 61، 2023، ص 606.

- ان تعديل أو معالجة الجوانب الاقتصادية التي تصاب بالصدمة بسبب تلك الانحرافات يتطلب تمويل مالي إضافي.

ويعود سبب هذه الصدمات الى¹:

- اعتماد الدول بشكل كبير على قطاع أو مورد معني، أو الاعتماد على مورد اقتصادي مغلق التشابك القطاعي، أي عدم وجود ترابطات اقتصادية سواء أمامية أو خلفية.

- غياب القطاعات الاقتصادية المحفزة لأحداث التغيرات في العملية الانتاجية كقطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والتكنولوجيا، والتي لها دور في حدوث التغيرات وتجاوز الصدمات الاقتصادية.

- خلل في هيكل التجارة الخارجية، أي بمعنى عدم حصول حالة التوازن في السلع والخدمات المصدرة والمستوردة.

- التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصاد الوطني، وعدم وجود آليات صحيحة وسليمة تعكس قيم وتكاليف السلع والخدمات.

- اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي، وعدم مرونته في استيعاب عدد العمال الفائض في السوق، نتيجة الرعيية في البلد، وضعف القطاعات الإنتاجية نتيجة الاستيراد المفرط.

- الاتساع المستمر لفجوة الموارد الاقتصادية، ومن أهمها الفجوة بني الإذخار والاستثمار المحلي.

- العجز الدائم في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار صرف عمالتهما المحلية مقابل العملات الأجنبية.

- انخفاض الطلب الخارجي على صادرات بعض الدول بسبب الركود أو الكساد فيها.

- ضعف مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة في اقتصاديات بعض الدول لتكوين الناتج المحلي الإجمالي

- ارتفاع حجم المديونية سواء الداخلية أو الخارجية.

ثانيا: مفهوم صدمات التجارة الخارجية

تعددت مفاهيم صدمات التجارة الخارجية، وفيما يلي أهمها²:

¹ جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، تحليل وقياس اثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2018، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 08، العدد 04، 2020، ص 635.

² سعودي محمد، المرض المولندي واشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، 2014، ص 307.

تعرف الصدمات الخارجية بأنها "الكوارث الطبيعية والتغيرات الضخمة في أسعار الصادرات أو الواردات القطرية والنزاعات في الدول المجاورة، كلها تمثل صدمات خارجية سلبية -أحداث مناخية تخرج عن سيطرة الدولة، ويمكنها أن تحدث أضراراً بالغة باقتصادها".

كما تعرف بأنها " أحداث خارجة لا يمكن التحكم بها، ولها آثار قوية على مستوى الدخل في الدولة".

ويعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في تقاريره المتعددة: " تبين الصدمات الخارجية ضعف الاقتصاد وهشاشة اتجاهها على مستوى الدول النامية، ويعتبرها إحدى أهم المعوقات الهيكلية الرئيسية للتنمية"، كما يتناول تأثير النشاط التجاري الخارجي على الاقتصاد حيث يعرف هنا الصدمات " تتعرض الدول لصددمات غير متوقعة إذا ما قررت الشركات تخفيض نشاطها أو تحويله وذلك نتيجة لازدياد المنافسة ومرونة الأسواق.

الفرع الثالث: أنواع صدمات التجارة الخارجية

تم تقسيم الصدمات الاقتصادية الى نوعين، هما:

1- صدمات الصادرات

تُعد الصادرات بأنها مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل البلد وتباع في الخارج، إذ تسهم هذه الصادرات في خلق دخول للاقتصاد الوطني ولكنها ال تشكل جزء من نفقات الاستهلاك أو الاستثمار الداخليين، وصدمة الصادرات هي التغير في الطلب الخارجي على السلع والمنتجات المحلية، وهذا التغير يكون إما في أسعار الصادرات أو وضع قيود على كمية الصادرات في الدول النامية أكثر من الدول الصناعية المتقدمة، ويمكن الحد من التعرض للصددمات التي تحدث في أسعار الصادرات عن طريق تنويع صادرات البلد وكذلك من خلال استخدام طريقة البيع بالآجل أي عقود البيع طويلة الأجل أو الصناديق السيادية¹.

إن معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية يؤثر على صادرات الدول النامية بطريقتين²:

-الأولى من خلال ارتفاع أسعار السلع عندما تنمو الدول الصناعية بسرعة، في هذه الحالة سيرتفع الطلب على المواد الخام مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأولية بالنسبة لأسعار السلع الصناعية، كما يؤدي الكساد في الدول

¹ صفاء سالم خلف، ناظم عبد الله عبد، تحليل اثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 58، 2022، ص 287.

² سامي محمد فريد، الصدمات الخارجية التجارية واثرها على اقتصاديات الدول، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان، د.ت، ص 23-24.

الصناعية إلى خفض أسعار السلع، ولأن الدول النامية تعتبر مصدراً صافياً للمواد الخام ومستورداً صافياً للسلع المصنعة، فالأثر السلبي لحالة الكساد في الدول الصناعية على أسعار السلع يمكن اعتباره في الدول النامية بمثابة صدمة صادرات

- الثانية من خلال الدورات الاقتصادية في الدول الصناعية، حيث تتحرك الأسعار في أسواق السلع للوصول لحالة التوازن بين العرض والطلب، وفي حالة السلع المصنعة فإن الأسعار تنخفض عندما ينخفض الطلب، ولكنها لا تنخفض بالقدر الكافي الذي يصل بالسوق لحالة من التوازن بين العرض والطلب، كما ينخفض حجم الصادرات حيث تكون المشروعات غير قادرة على عرض الكمية المطلوبة. وبالنسبة للدول النامية والتي تعتبر مصدراً جزئياً للسلع المصنعة فأسعار صادراتها وحدها لا تستطيع أن تمنح هذه الاقتصادات القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية العكسية المتعلقة بالطلب على الصادرات

وتؤثر العوامة على جميع الأسواق فصادرات الدول النامية يمكنها أن تتأثر بعدد من الأحداث الخارجة عن سيطرتها، فقد تعتمد حصيلة صادرات عديد من الدول الصغيرة وبكثافة على بعض السلع، وبالتالي تؤثر التقلبات في أسواق هذه السلع على اقتصادات تلك الدول.

وقد أوضحت بعض الدراسات أن عدم استقرار الصادرات يؤدي إلى اختلالات النمو الاقتصادي في الدول النامية. وترى مجموعة من الدراسات عن الدول الأفريقية أن عدم استقرار الاستثمار أو رأس المال يؤثر عكسياً على النمو الاقتصادي، كما أوضحت دراسة Fosu 2001 أن عدم استقرار الواردات قد يسبب سلسلة من اختلالات النمو الاقتصادي أكثر من عدم استقرار الصادرات.

2- صدمة الواردات

تعد الاستيرادات بأنها إنفاق مواطني البلد على السلع والخدمات المنتجة خارج حدوده، إذ تسهم في تسرب تيار الدخل والإنفاق المحلي نحو الخارج بينما صدمة الاستيرادات هي التغير المفاجئ في أسعار السلع الأساسية المستوردة، ومن أهم مصادر الصدمات التجارية للدول المستوردة لهذه السلع كانت صدمة ارتفاع أسعار النفط من أكثر الصدمات تأثيراً على الدول المستوردة للنفط في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، كما تعد التغيرات في أسعار الصرف في الدول الصناعية إحدى العوامل المؤثرة المهمة في أسعار التصدير والاستيراد في الدول النامية، ويعتمد اتجاه هذا التأثير على العملة التي تقوم بها الصادرات والاستيرادات، فعندما يرتفع سعر

الدولار مقابل العملات الأوربية الأخرى تنخفض أسعار السلع المصدرة والمستوردة للدول النامية عند تعويمها بالدولار وتزداد عندما تعوم بالعملات الأوربية

تشير النتائج إلى أن صدمات الصادرات لها تأثير أكبر على الاقتصاد من تأثير صدمات الاستيرادات، وتعد حقيقة ذلك أن نصيب تصدير السلع أعلى بكثير من حصة الاستيرادات للسلع الأساسية، فضلاً عن ذلك فإن صدمات النشاط الاقتصادي العالمي التي تعكس التغيرات غير المتوقعة في الناتج العالمي، فعندما يرتفع النشاط الاقتصادي العالمي يكون هناك زيادة في الطلب على جميع السلع مما يؤدي إلى ارتفاع متزامن في أسعار الصادرات والاستيرادات، ولكن يمكن أن يعكس تغيراً طفيفاً في معدل التبادل التجاري نتيجة استجابة الاقتصاد بشكل غير متماثل للتغيرات في الصادرات والاستيرادات¹.

الفرع الرابع: آثار صدمات التجارة الخارجية

إن الظواهر الاقتصادية التي حصلت ولا زالت تحصل ينتج عنها آثاراً اقتصادية بعضها مؤقت والبعض الآخر متوسط الفترة، فضلاً عن وجود آثاراً تمتد لفترات طويلة يصعب إيجاد الحلول المناسبة لها، وهذه الآثار تؤدي إلى حدوث اختلالات هيكلية تؤثر على النمو الاقتصادي، كون آثارها تنعكس على الدول النامية بشكل أكبر من الدول المتقدمة وبالأخص الصدمات الخارجية نتيجة الانفتاح العالمي في جانب التجارة ورفع الحواجز والقيود بين الدول الأمر الذي جعل انتقال هذه الصدمات طبيعي ومتوقع الحدوث إلى الدول النامية لأنها تجد صعوبة في تحديد أثر هذه الصدمات ولارتباطها بالتغيرات المالية على عكس الدول المتقدمة التي تؤثر الصدمات الخارجية على نشاطها الاقتصادي ومستوى الدخل لأن القطاع الخارجي غير مرتبط بالقطاع المالي لديها، وإن التغيرات في المتغيرات المالية قد تكون ردة فعل لبعض السياسات الحكومية وليس بسبب الصدمات الخارجية²، وفيما يأتي توضيح لأهم الآثار الاقتصادية³:

1- أثر الصدمات التجارية على الناتج المحلي الإجمالي (GDP): تُعد الصادرات بأنها تصريف السلع المنتجة محلياً إلى العالم الخارجي مقابل الحصول على الدخل المرتفع عن الدخل الذي تباع به السلع داخل البلد، ولذلك فإن زيادة الصادرات تعني وجود طلب أجنبي على السلع المحلية مما يترتب عليها زيادة تشغيل عناصر الإنتاج المحلية واستغلال الموارد المعطلة وزيادة الدخل القومي، وبما أن الصدمات التجارية تؤثر على منحني العرض،

¹ ناظم عبد الله عبد المحمد صفاء سالم خلف الغريين، مرجع سابق، ص 43.

² احمد يونس جبار الحزرجي، مرجع سابق، ص 610.

³ ناظم عبد الله عبد المحمد صفاء سالم خلف الغريين، مرجع سابق، ص 288-289.

فإنه في حالة الصدمات التجارية المؤتية تؤدي إلى انتقال منحى العرض إلى جهة اليمين مسبباً زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أما في حالة الصدمات التجارية المناوئة فإنها تؤدي إلى انخفاض مباشر في الناتج القومي الحقيقي والموارد المتاحة للاستثمار والاستهلاك وارتفاع مستويات الأسعار، كما أن الأدلة على الآثار السلبية لصددمات معدلات التبادل التجاري على النمو الاقتصادي قوية أيضاً، فمثلاً في دراسة لصندوق النقد الدولي في بلدان أفريقية عدة مختارة، يلاحظ عند حدوث صدمة تجارية مناوئة تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام الصدمة والعام الذي يليه.

2- أثر الصدمات التجارية على الإنفاق العام (EXP): تعد إيرادات الحكومة المستمدة من التجارة الخارجية سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر أهم سمات القطاع المالي في العديد من البلدان النامية، وينتج هذا عن هيمنة التجارة الخارجية في اقتصاد هذه الدول وضعف قدرتها الإدارية مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على الضرائب المفروضة على التجارة الخارجية لأنه يمكن إدارتها بسهولة، لذلك في البلدان النامية شديدة الانفتاح يمكن أن تنتقل الصدمات التجارية مباشرة إلى القطاع المالي وخاصة الإنفاق العام وفي البلدان النامية المعتمدة على حصيلتها صادراتها من النفط الخام مثلاً تصبح الحكومة أكثر اعتماداً على إيرادات صادرات النفط في تمويل الإنفاق العام، وفي حالة حدوث صدمة تجارية مناوئة يكون مصدرها انخفاض أسعار النفط تصبح الإيرادات الحكومية المحلية أقل بكثير من الإنفاق الحكومي، وبالتالي تلجأ الحكومة إلى إجراء خفض كبير في الإنفاق وإلى تمويل عجز الإيرادات المحلية في تمويل الإنفاق الحكومي بالسحب من احتياطات البنك المركزي من النقد الأجنبي أو بتحويل أصول أجنبية إلى عملة محلية، أو من خلال الاقتراض المباشر المحلي من البنك المركزي في حالة الصدمات المؤقتة، وسيكون هناك إمكانية محدودة لتمويل عجز الموازنة خلال زيادة الإيرادات الضريبية المحلية، أو أي إجراء من هذا النوع سيفاقم كثيراً من حدة الدورة الاقتصادية، وفي حالة الصدمات التجارية المؤتية فإنها تعمل على زيادة الإنفاق العام، إذ يقوم البلد بزيادة الإنفاق وهذا يعمل على زيادة الاستهلاك لدى الأفراد أكثر من سابقه، ويقوم الأفراد بزيادة طلبهم على السلع وادخار جزء من دخولهم المرتفعة لمواجهة الصدمات المناوئة.

3- أثر الصدمات التجارية على سعر الصرف السوقي (EX): يُعرف معدل التبادل التجاري بأنه النسبة بين أسعار السلع المصدرة إلى أسعار السلع الصناعية المستوردة، بينما سعر الصرف يعرف بأنه السعر الذي يتحدد نسبياً حسب قوة السوق وفي حالة حدوث صدمة تجارية مناوئة، فإنها تؤثر على جهة العرض بحيث أن انخفاض مستوى الأسعار المحلية يقلل من تكلفة عوامل الإنتاج وبالتالي يزيد الإنتاج من السلع المحلية المصنعة والسلع غير

التجارية في الوقت نفسه، والأثر الثاني على جهة الطلب يؤدي التدهور الحاصل في معدل التبادل التجاري الى انخفاض الدخل الحقيقي وينخفض مستوى الإنفاق على هذه السلع، وتكون المحصلة النهائية انخفاض في سعر الصرف الحقيقي لهذه السلع نتيجة ارتفاع مستويات الأسعار، أما في حالة الصدمة التجارية المؤقتة فإنها تسهم في انخفاض مستويات الأسعار وزيادة الناتج مما يؤدي إلى زيادة سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

نستعرض في هذا المبحث تقديم الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة الحالية للبحث، ومن ثم توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة وبعدها التعقيب على الدراسات السابقة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية

سننظر فيما الى الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

-**الدراسة الأولى:** الداوي اليامنة، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2014، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص التقنيات الكمية في المالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015.

تستهدف هذه الدراسة الى قياس الأثر الكمي لعملة الدولار على الصادرات وعلى الواردات الجزائرية، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي (نموذج التحليل الانحداري الاتجاهي VAR) لاثرتقلبات سعر الصرف الدينار بالجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 الى سنة 2014.

وقد توصلت الدراسة على انه هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والصادرات وسعر الصرف والواردات.

-**الدراسة الثانية:** حسنة محرز وآخرون، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية: دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.

تهدف هذه الدراسة الى معالجة إشكالية العلاقة بين سعر الصرف واثرها على التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها الصادرات والواردات وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي (نموذج المربعات الصغرى العادية MMR)

التي يمكن لها تجسيد الأثر الكمي لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2016.

وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات.

-**الدراسة الثالثة:** بن عبد العزيز سمير وآخرون، اثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية للفترة 2001-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، 2018.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة تقدير أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم الاساسية المتعلقة بسعر الصرف وأنظمتها وسياساته، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية وأهم النظريات المفسرة لها، كما تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية، وعلى هذا الاساس تمت معالجة هذه الدراسة باستعمال بيانات إحصائية خاصة بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والارو وكذا التجارة الخارجية الجزائرية للفترة 2001-2016.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري ال يزال يعتمد على المحروقات بالدرجة الاولى مما يجعله رهينة تقلبات الاسعار العالمية للنفط.

-**الدراسة الرابعة:** براهيم زكرياء، قور احمد، تأثير أسعار الصرف على الصادرات في الجزائر: دراسة قياسية للجزائر للفترة الممتدة من 2008 الى 2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، 2019/2018.

تهدف هذه الدراسة الى محاولة معرفة تأثير أسعار الصرف على الصادرات في الجزائر وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الكمي لتحليل مختلف معطيات التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 الى 2017.

وقد توصلت الدراسة الى انه توجد علاقة إيجابية بين سعر الصرف والصادرات.

-**الدراسة الخامسة:** بن رحمة محمد الهادي، سنوسي سماعين، اثر تغيرات سعر الصرف على التجارة الخارجية: الجزائر نموذجا دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي والاستشراف، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2019.

يعالج موضوع هذه الدراسة اشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وأثرها على التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها الصادرات والواردات وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي يمكن لها تجسيد الأثر الكمي لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016، وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات.

بحيث ارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى إرتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الأمر الذي يؤدي لإرتفاع أسعار صادراتها قياسا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، كما يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض تلك الصادرات، وهذا يفضي إلى اختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات الدول على السلع الاستهلاكية التي لا يتوفر بديل محلي لها، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول.

-الدراسة السادسة: صالح احمد على جامع، أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان للفترة من 1990-2018، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر 2020.

تناولت الدراسة أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية للفترة من (1990-2018)، وهدفت الدراسة على تسليط الضوء على العلاقة النظرية ما بين سعر الصرف والتجارة الخارجية. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي للبيانات باستخدام برنامج (EViews) توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات، وعلاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والواردات. كما أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة تناول سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة لما له من تأثير واضح على الاقتصاد الكلي.

-الدراسة السابعة: التجاني شبرو، عبد الحليم عبيد، دور سياسات التجارة الخارجية في دعم التنمية المستدامة بالجزائر خلال فترة 1994-2019، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم تجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2021/2022.

تهدف الدراسة إلى تحليل ومعرفة مدى إثر السياسات التجارية الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر، حيث ركزنا في دراستنا على سياسة التجارة الخارجية في الجزائر حيث اختلفت سياساتها المتبعة من فترة إلى أخرى وذلك تصدير المحروقات كمصدر أساسي لإيرادات الجزائر الخارجية مقابل زيادة مستمرة في الواردات وتذبذب في

ميزان التجاري خلال فترة 1994-2019 الكلمات المفتاحية التجارة الخارجية، سياسة التجارة الخارجية، التنمية المستدامة حسب مجموعة من الظروف التي مرت بها الجزائر.

وقد توصلت الدراسة الى ان سياسة التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترات التحولات المختلفة التي عاشتها الجزائر بعد أزمة 1986 إلى 2019، لها اثر كبير في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الاعتماد السلبي و كلي على تصدير المحروقات كمصدر أساسي لإيرادات الجزائر الخارجية مقابل زيادة مستمرة في الواردات وتذبذب في ميزان التجاري خلال فترة 1994-2019.

-الدراسة الثامنة: فوزي زغاد، دور احتياطات الصرف الأجنبي في تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر: دراسة تحليلية تنبؤية خلال الفترة 1990-2020، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص علوم اقتصادية، 2022/2021.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر احتياطات الصرف الأجنبية على الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، حيث اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الاحصائي القياسي (EViews.12) بتطبيق الأساليب الإحصائية والقياسية لبناء النموذج.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة قوية بين احتياطي الصرف الأجنبي والاستثمارات العمومية في الجزائر أي أن هناك أثر إيجابي لاحتياطات الصرف الأجنبي على الاستثمارات العمومية في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية وخصوصا بعد الصدمة البترولية لصيف سنة 2014 التي أدت إلى تجميد العديد من المشاريع الاستثمارية نتيجة انخفاض الإيرادات وانخفاض احتياطات الصرف الأجنبية.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

1-Augustine C.Arize, Thomas Osang, Foreign Exchange Reserves and Import Demand: Evidence from Latin America, The World Economy, USA, 2007.

تهدف هذه الدراسة الى التمييز بين تأثير الاحتياطات والدخل وأسعار الواردات على المدى الطويل والقصير على الواردات بشرط وجود علاقة توازن طويلة المدى بين الواردات الحقيقية والدخل الحقيقي وأسعار الاستيراد النسبية واحتياطات النقد الأجنبي الحقيقية لكل منطقة من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وتعتمد الدراسة على التطورات الحديثة في نمذجة السلاسل الزمنية للاقتصاد القياسي ونستخدم هذه التقنيات كأدوات لفحص ثلاث قضايا تجريبية. أولاً، ندرس ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأمد بين الواردات الحقيقية والدخل المحلي الحقيقي وسعر الاستيراد النسبي واحتياطات النقد الأجنبي الحقيقي لكل بلد وما إذا كانت هذه العلاقة

فريدة. ثانيًا، شريطة وجود التوازن على المدى الطويل، فإننا نحدد علامة وحجم وأهمية إحصائية للتأثيرات طويلة المدى للدخل الحقيقي والسعر النسبي واحتياطيات النقد الأجنبي الحقيقية على الطلب على الواردات. أخيرًا، نتحرى ديناميكيات المدى القصير لوظيفة طلب الاستيراد لكل بلد.

وقد توصلت الدراسة الى ان أن الواردات الحقيقية والدخل الحقيقي والسعر النسبي واحتياطيات النقد الأجنبي الحقيقية تظهر علاقة توازن طويلة الأجل (أي أنها مدججة في مصطلحات المقاييس الاقتصادية للسلسلة الزمنية) وأن علاقة التوازن هذه فريدة من نوعها.

2-SHIN-ICHI FUKUDA, YOSHIFUMI KON, Macroeconomic Impacts of Foreign Exchange Reserve Accumulation: A Theory and Some International Evidence, Asian Development Bank Institute, N 197, February 2010.

تهدف هذه الورقة الى استكشاف الآثار الاقتصادية الكلية لاحتياطيات النقد الأجنبي المتراكمة في البلدان النامية. ففي الجزء الأول، تم تحليل نموذج بسيط للاقتصاد المفتوح حيث تؤدي زيادة الاحتياطيات الأجنبية إلى تقليل تكاليف مخاطر السيولة. بالنظر إلى حجم الاحتياطيات الأجنبية، يقرر وكلاء تعظيم المنفعة الاستهلاك ومبالغ الديون الخارجية السائلة وغير السائلة. تعتمد قيم التوازن لهذه المتغيرات الكلية على مقدار الاحتياطيات الأجنبية. عندما تزيد الحكومة من احتياطياتها الأجنبية، لا تزداد الديون السائلة فحسب، بل يزداد إجمالي الدين أيضًا، بينما يصبح استحقاق الدين أقصر. كما تؤدي زيادة الاحتياطيات الأجنبية إلى انخفاض دائم في الاستهلاك، وانخفاض سعر الصرف الحقيقي، وتحسين زمني للحساب الجاري. في الجزء الثاني، تم عرض العديد من الدعم التجريبي للآثار النظرية. تم تقديم العديد من الأدلة الداعمة باستخدام بيانات لوحة جدول Penn World Table.

توصلت الدراسة الى كيف تغيرت هيكل استحقاق الديون الخارجية في شرق آسيا. وجدنا أن العديد من اقتصادات شرق آسيا خفضت الاقتراض قصير الأجل مؤقتًا بعد الأزمة ولكنها زادت الاقتراض قصير الأجل في أوائل القرن الحادي والعشرين. نظرًا لأن الدين قصير الأجل عبارة عن ديون سائلة، فإن التغيير الفوري بعد الأزمة يتوافق مع الحالة التي استجاب فيها وكلاء القطاع الخاص فقط لزيادة النفور من مخاطر السيولة. ومع ذلك، مصحوبًا بارتفاع كبير في احتياطيات النقد الأجنبي، فإن التغيير في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يتوافق مع آثار نموذجنا.

3- Marc Auboin, Michel Ruta, The Relationship Between Exchange Rates And International Trade:A Literature review, WTO Staff Working Paper, No.ERSD-2011-17, World Trade Organization (WTO), Geneva, 2011.

تستعرض هذه الورقة مجموعة كبيرة من المؤلفات الاقتصادية حول العلاقة بين العملات والتجارة. على وجه التحديد، تم التحقيق في قضيتين رئيسيتين: تأثير تقلب أسعار الصرف واختلال العملة على التجارة الدولية. في المتوسط، يكون لتقلب سعر الصرف تأثير سلبي (حتى وإن لم يكن كبيراً) على التدفقات التجارية. يعتمد مدى هذا التأثير على عدد من العوامل، بما في ذلك وجود أدوات التحوط، وهيكل الإنتاج (مثل انتشار الشركات الصغيرة)، ودرجة التكامل الاقتصادي عبر البلدان. من المتوقع أن يكون لاختلالات أسعار الصرف تأثيرات قصيرة المدى في النماذج ذات الصلابة السعرية، لكن التأثير الدقيق يعتمد على عدد من الميزات، مثل استراتيجية التسعير للشركات المشاركة في التجارة الدولية وأهمية شبكات الإنتاج العالمية. من المتوقع أن يخفني هذا التأثير على المدى الطويل، ما لم يكن هناك تشويه آخر يميز الاقتصاد. تؤكد النتائج التجريبية أن التأثيرات قصيرة المدى يمكن أن توجد، لكن حجمها واستمرارها بمرور الوقت غير متسقين عبر الدراسات المختلفة.

4- Jong Woo Kang, Suzette Dagli, International trade and exchange rates, Journal of Applied Economics, Volume 21 - Issue 1, 2018.

تحلل هذه الورقة العلاقة بين التجارة الدولية ومستويات سعر الصرف في سياق الأزمة المالية العالمية (GFC) وصعود سلاسل القيمة العالمية والإقليمية (GVCs). باستخدام البيانات الشنائية لـ 72 اقتصاداً خلال الفترة 2001-2015، فقد تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف الحقيقي وحجم الصادرات قبل GFC؛ لكن هذه العلاقة تختفي في الغالب بعد GFC. كما تدرس هذه الدراسة تأثير تعميق سلاسل القيمة العالمية على التجارة وعلى قناة الارتباط بين سعر الصرف والتجارة. يؤكد التحليل أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تقلل من تأثير سعر الصرف على الصادرات، ويمكن أن تكون عاملاً مساهماً في إضعاف الروابط بين أسعار الصرف والتجارة. أخيراً، يبدو أن العوامل الهيكلية الأخرى، مثل تكوين الواردات ومخزون الديون الخارجية قصيرة الأجل للمصدرين والمستوردين، لها تأثير كبير على الأداء التجاري ولكن تأثيرها أقل على قناة الارتباط بين سعر الصرف والتجارة بعد GFC.

5- ANDRIYANI Kurnia and others, The Determinants of Foreign Exchange Reserves: Evidence from Indonesia, The Journal of Asian Finance, Economics and Business, Volume 7 Issue 11, 2020.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر على احتياطات النقد الأجنبي في إندونيسيا. مع اعتبار متغيرات الدين الخارجي وسعر الصرف والتضخم والصادرات عوامل تفسيرية بالرجوع إلى الدراسات السابقة. وقد تم تطبيق منهج الانحدار التلقائي التأخر الموزع على بيانات السلاسل الزمنية المسترجعة من البنك المركزي الإندونيسي (BI) والمكتب المركزي للإحصاء (BPS) وصناديق النقد الدولية (IMF) من يناير 2016 إلى ديسمبر 2018.

تظهر النتائج أن تؤثر الديون الخارجية وأسعار الصرف والتضخم والصادرات بشكل كبير على التقلب المتزامن لاحتياطات النقد الأجنبي في إندونيسيا. جزئياً، للديون الخارجية تأثير هام وإيجابي على احتياطات النقد الأجنبي. سعر الصرف له تأثير هام وسلي على احتياطات النقد الأجنبي في إندونيسيا. ومع ذلك، توضح النتائج التي تم التوصل إليها أن التضخم لا يؤثر بشكل كبير على احتياطات النقد الأجنبي في إندونيسيا، وأن الصادرات لها تأثير هام وإيجابي على احتياطات النقد الأجنبي.

6-Raghu Raj Kaphle, Impact of foreign exchange reserve on economic growth in Nepal, Journal of Management and Development Studies, Volume: 30, Issue 1, 2021.

تركز هذه الدراسة بشكل أساسي على تحليل مساهمات احتياطي النقد الأجنبي في النمو الاقتصادي لنيبال باستخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تم الحصول عليها من عام 1975 إلى 2018 م من أجل تقييم العلاقة بين هذه المتغيرات، الإجراء الإحصائي لاختبار جذر الوحدة، يتم تطبيق التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM). بالإضافة إلى إحصائيات t ، يتم تطبيق $Wald$ -test للأهمية المشتركة للمعاملات ويتم إجراء VECM لاختبار تأثير القيم السابقة للعمولات الأجنبية على المتغيرات التابعة التي تظهر النمو الاقتصادي للدولة. بناء على النتيجة الإحصائية؛ يشير اختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات. تؤكد نتيجة Vector Error Correction وإحصاءات $Wald$ أن القيم السابقة للعمولات الأجنبية لها مساهمة إيجابية في النمو الاقتصادي؛ وساهم احتياطي النقد الأجنبي في النمو الاقتصادي لنيبال.

المطلب الثاني: دراسة أوجه الاختلاف والتشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

من خلال استعراضنا لهذه المجموعة من الدراسات يتبين أن هناك مجهودا معتبرا قد بذل في مجال البحث في احتياطات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية وكل الدراسات السابقة قدمت إضافة معتبرة في التجارة الخارجية، ويتبين من خلال الدراسات مدى تنوعها وذلك بسبب أهمية موضوع النمو الاقتصادي وأنه أصبح يشكل الهاجس الرئيسي في الدولة التي تسعى جميع الدول إلى تحقيقها.

بعد عرضنا لمجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا "احتياطات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية" سنتناول في هذا المطلب أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، بالإضافة إلى أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

أولا: أوجه التشابه

الجدول رقم (1): أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

البيان	أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
أداة الدراسة	معظم الدراسات قد اعتمدت في دراسات على برنامج Eviews في جانبها التطبيقي
منهج الدراسة	استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الكمي حيث كانت متفقة في ذلك مع معظم الدراسات السابقة.

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معلومات الدراسات السابقة أعلاه

ثانيا: أوجه الاختلاف

الجدول رقم (02): أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

البيان	أوجه الاختلاف	
	الدراسات السابقة	الدراسات الحالية
متغيرات الدراسة	تطوّرت الدراسات السابقة الى سعر الصرف أو الصرف الاجنبي، ولم يتطرقوا الى احتياطات الصرف الأجنبي وصدّات التجارة الخارجية معا	تهدف دراستنا الى التعرف على اثر احتياطات الصرف الأجنبي على صدّات التجارة الخارجية
مكان الدراسة	معظم هذه الدراسات، قد تمت في العديد من دول العالم وتمثلت في: اندونيسيا، أمريكا، الدول اللاتينية، نيبال . . .	فيما يمثل مكان دراستنا الحالية في الجزائر.

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على معلومات الدراسات السابقة أعلاه

خلاصة الفصل

من خلال الفصل الاول نستنتج ان احتياطات الصرف الاجنبي لها مكانة هامة في الاقتصاد بحيث تتم تسوية كل المبادلات بعملة الاجنبية او العملة الوطنية وكذا تحسين موازين مدفوعات الدول وبالإضافة الى جعل تناسق بين سياسيات الصرف وسياسيات التجارة الخارجية وكذا وضع برنامج لإدارة مختلف مخاطر الصرف المرتبطة بعمليات التجارة الخارجية وتلعب دورا فعال في تنمية اقتصاديات الدول.

الفصل الثاني:

أثر صدمات التجارة الخارجية على

احتياطات الصرف الاجنبي في

الجزائر 1990-2020

تمهيد:

بعد معرفتنا في الفصل السابق الى احتياطات الصرف الأجنبي وأثرها على التجارة الخارجية نظرياً وتجارياً، في هذا الفصل سوف نقوم بتحليل احتياطات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية الجزائرية، ثم القيام بدراسة قياسية حول أثر احتياطات الصرف الأجنبي على التجارة الخارجية.

سوف تعتمد الدراسة في تقدير العلاقة بين احتياطات الصرف الأجنبي والتجارة الخارجية على منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL): في الأجل الطويل، ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) في الأجل القصير، لذلك سوف نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ❖ المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية واحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر؛
- ❖ المبحث الثاني: قياس أثر صدمات التجارة الخارجية على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية واحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث الى واقع التجارة الخارجية من خلال مراحل سياسات التجارة الخارجية في الجزائر وتحليل التجارة الخارجية في الجزائر من 1990-2020، كذلك سنتطرق الى تحليل احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر من 1990-2020.

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر**الفرع الأول: مراحل سياسات التجارة الخارجية في الجزائر**

يمكن تتبع تطور سياسة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وفق المراحل التالية¹:

1-مرحلة التحرير المقيد 1990

تبرز من خلال اتخاذ اجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 - قانون 10/90- والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، وبعده في نفس السنة إصدار قانون 16/90 المؤرخ في 07/08/1990 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحدة والأربعون منه يقرر ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمرا مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.

2-مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990- 1991):

في ظل التشريعات السابقة ونظرا للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 اجراء التحرير المقيد الذي لا يدفع إلى الأمام، ويقدر ما يزيد من الممارسات الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجذري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينيات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.

¹ عبد الغفار غطاس وآخرون، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، العدد 15، 2015، ص 283-285.

3-مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992

نظرا لعدد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 37/91 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمية رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها.

4-مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيء فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقية "Stand by" التي كانت في أبريل 1994 وتم خلالها جدولة الديون، وفيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى مسعى الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدما إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى انشاء العديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (CAGEX, SAFAX, CASI, PROMEC)

ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، والذي تبرز نتائجه في شكل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى محاولة لإضفاء قطاع التجارة الخارجية طابع المرونة اللازمة للزيادة من الديناميكية في اتمام المعاملات والتسريع من عملية التحرير لهذا القطاع باعتباره قطاع هام ومصدر للعملة الصعبة.

الفرع الثاني: تحليل واقع التجارة الخارجية في الجزائر 1990-2020

سنتطرق في هذا الفصل الى تحليل واقع التجارة الخارجية في الجزائر وذلك من خلال الصادرات والواردات.

أولاً: تحليل وقع الواردات في الجزائر 2020-1990

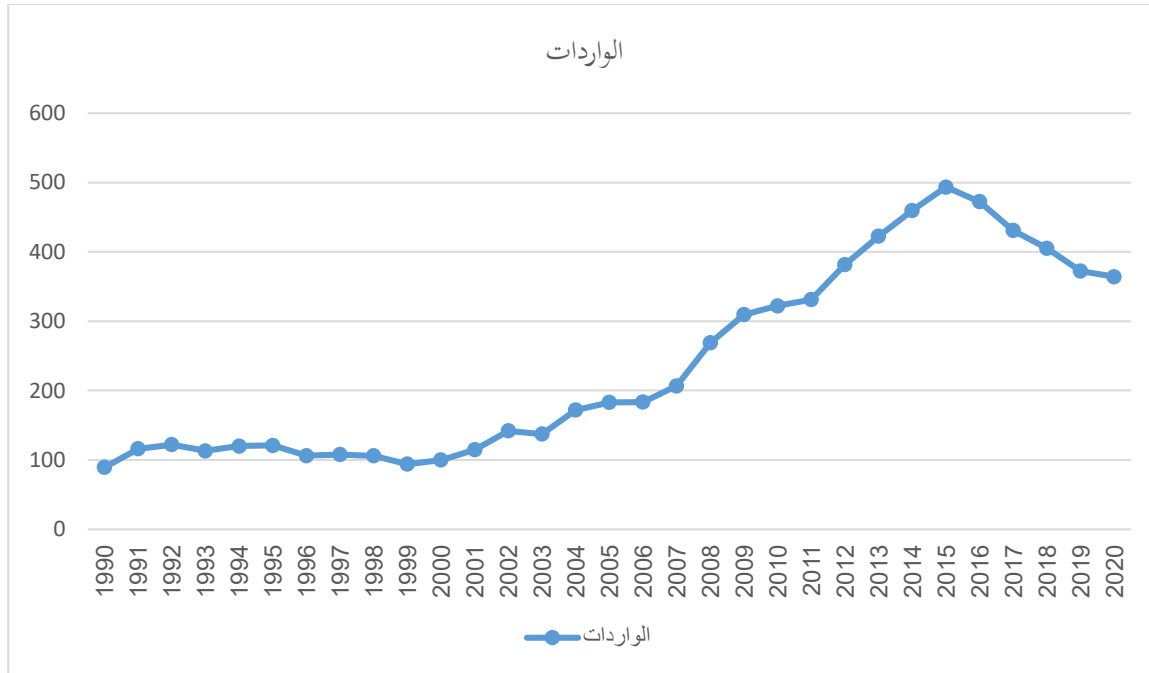
الجدول رقم 02-01: واردات الجزائر 1990-2019

مليون دولار

الواردات	السنوات	الواردات	السنوات	الواردات	السنوات
322.2149	2010	100	2000	89.32168	1990
331.1129	2011	114.6933	2001	116.1088	1991
381.6815	2012	141.9963	2002	122.1201	1992
422.6554	2013	137.2648	2003	113.0801	1993
459.6668	2014	172.024	2004	119.9145	1994
493.3498	2015	183.043	2005	120.9632	1995
472.4189	2016	183.5631	2006	106.1574	1996
430.846	2017	206.8173	2007	107.8328	1997
405.3943	2018	268.8802	2008	105.8359	1998
372.2258	2019	309.3875	2009	93.96025	1999

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

الشكل رقم 02-01: واردات الجزائر 1990-2019



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق، ان واردات الجزائر ارتفعت خلال الفترة (1990-2015) أي من 89.32168 مليون دولار في سنة 1990 الى 493.3498 مليون دولار في 2015 أي بنسبة ارتفعت بنسبة 452.32%، وهذا نظر لانتعاش الاقتصاد من خلال ارتفاع سعر البترول والغاز الذي سمح للجزائر بتوسيع

القاعدة الاقتصادية من خلال استيراد مختلف السلع والموارد الأولية التي تدخل في تركيب بعض الصناعات التي أدخلت حديثا في الاقتصاد مثل تركيب السيارات.

ونلاحظ منذ سنة 2015 الى 2019 انخفاض الواردات الجزائرية من 493.3498 مليون دولار الى 372.2258 مليون دولار أي بنسبة 24.56% ويعود هذا الانخفاض الى سياسة الدولة في تقليل الاستيراد والتشف، وكذلك الإجراءات المتخذة بهدف ترشيد الإنفاق العام والمحافظة على التوازن الخارجي ومنها تقليص فاتورة الاستيراد.

وفي سنة 2020 زاد انخفاض الواردات الى 364.2564 وهذا الانخفاض كان على أثر الأزمة الصحية (أزمة كورونا) التي أعلنت في البلاد منذ مارس من نفس السنة والتي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على المخزون من المواد الأساسية من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت تصديره لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد.

ثانيا: تحليل وقع الصادرات في الجزائر 1990-2019

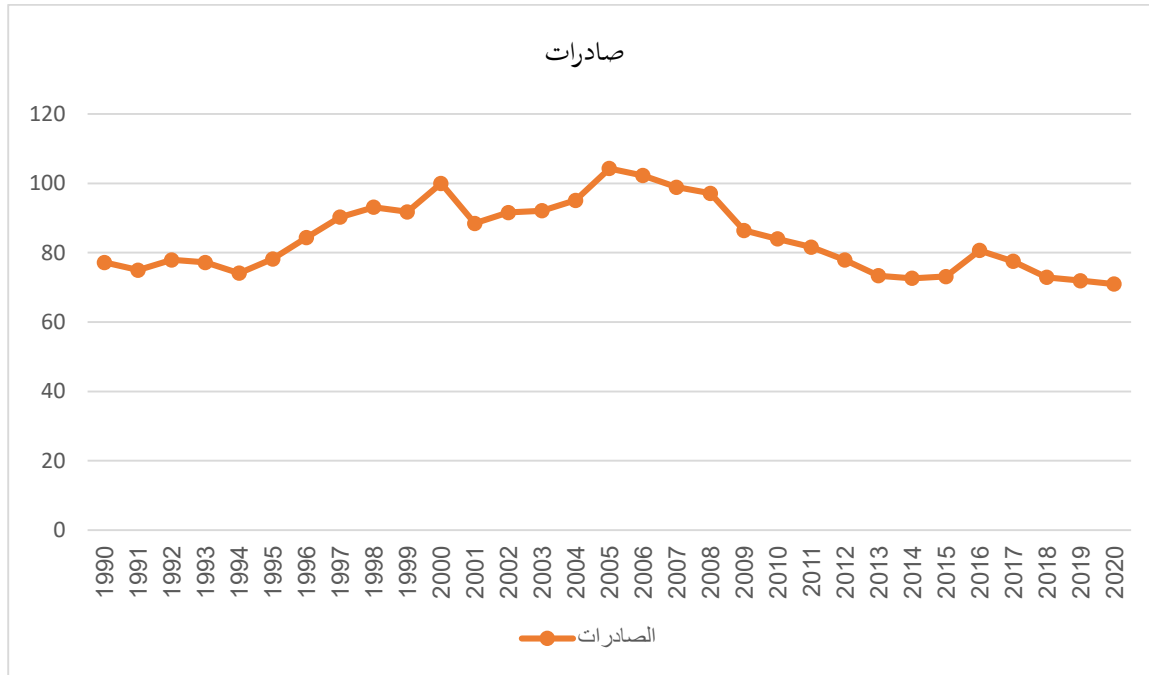
الشكل رقم 02-02: صادرات الجزائر 1990-2019

مليون دولار

الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات
83.99681	2010	100	2000	77.194	1990
81.65709	2011	88.46286	2001	74.99014	1991
77.90605	2012	91.58966	2002	77.92533	1992
73.36959	2013	92.12349	2003	77.20021	1993
72.64992	2014	95.1121	2004	74.0967	1994
73.12795	2015	104.3066	2005	78.22801	1995
80.68129	2016	102.2546	2006	84.37659	1996
77.53045	2017	98.89946	2007	90.26636	1997
72.91366	2018	97.13439	2008	93.13458	1998
71.95509	2019	86.46091	2009	91.80688	1999

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

الشكل رقم 02-02: صادرات الجزائر 1990-2019



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق يتضح ان قيمة الصادرات الجزائرية يغلب عليها طابع التذبذب من سنة الى أخرى، حيث شهدت تحسن في قيمة الصادرات من 1990 الى 2005 حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 77.194 مليون دولار الى 104.3066 مليون دولار في 2005 أي ارتفعت بنسبة 35.12% وتعتبر هذه المرحلة مرحلة التحرر الكلي، ليبقى يسجل نسب مئوية لا بأس بها الى غاية 2008، ليعود الى الانخفاض في سنة 2009 الى 86.46091 مليون دولار بسبب الازمة المالية العالمية (ازمة الرهن العقاري) التي أدت الى قلة الطلب العالمي على البترول، ليبقى متذبذب من سنة 2009 الى 2019، والتي شهدت السنة الأخيرة انخفاض كبير وصل الى 70.98541 مليون دولار، أي بنسبة 17.90% ويعود هذا الانخفاض لازمة كورونا (كوفيد 19).

المطلب الثاني: واقع احتياطات الصرف الاجنبي في الجزائر

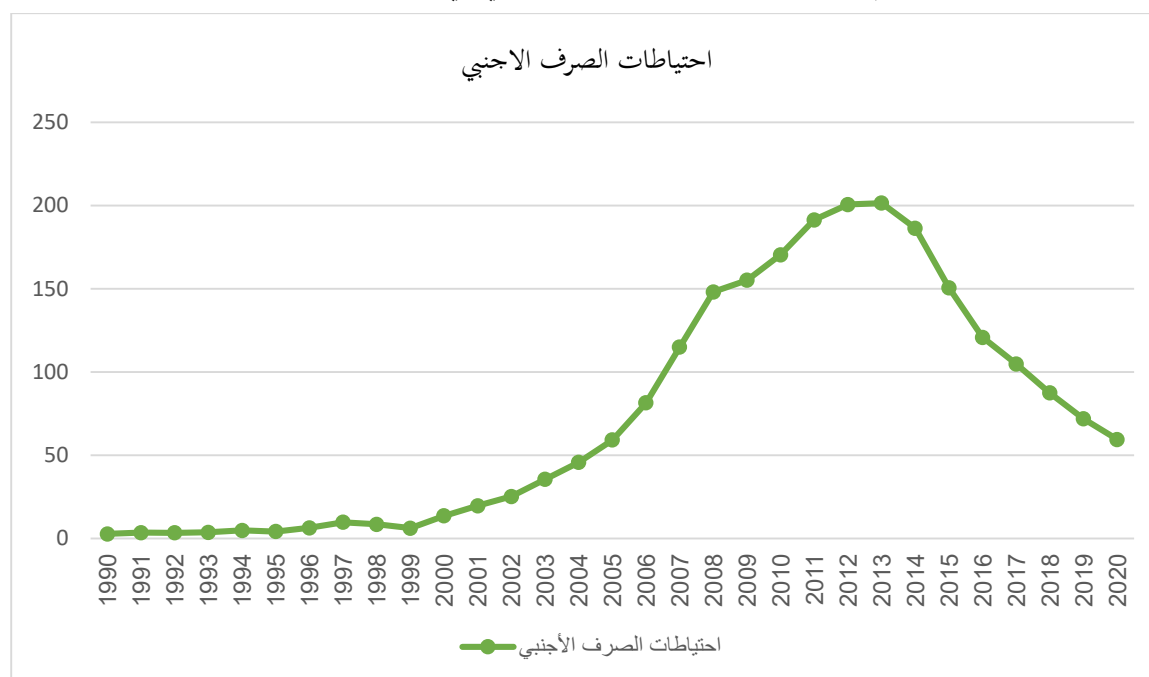
الجدول رقم 02-03: احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 1990-2019

مليار دولار

الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات	السنوات
170.46	2010	13.56	2000	2.7	1990
191.37	2011	19.63	2001	3.46	1991
200.59	2012	25.15	2002	3.32	1992
201.44	2013	35.45	2003	3.66	1993
186.35	2014	45.7	2004	4.81	1994
150.6	2015	59.17	2005	4.16	1995
120.79	2016	81.46	2006	6.3	1996
104.85	2017	114.97	2007	9.67	1997
87.38	2018	148.1	2008	8.45	1998
71.8	2019	155.11	2009	6.14	1999
59.43	2020				

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

الشكل رقم 02-03: احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر 1990-2019



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على البنك الدولي <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria>

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه ان تطور احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر قد شهد ثلاثة مراحل

أساسيتين، هما:

-مرحلة (1990-1999): تميزت بمستوى متدني من الاحتياطات كان سببها انخفاض أسعار البترول التي انتقلت من حوالي 2.7 مليار دولار عام 1990 لتصل إلى حوالي 6.14 مليار دولار عام 1999، ولقد شهدت هذه المرحلة لاسيما النصف الأول من عشرية التسعينيات عجز الجزائر عند سداد ديونها الخارجية وطلبها المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بالإضافة إلى إمضائها لاتفاقية إعادة جدولة ديونها الخارجية لدى كل من نادي باريس ولندن وهو ما سمح لها بتأجيل سداد ديونها وبالتالي إعادة بناء احتياطاتها.

-مرحلة من 2000 الى 2013: تميزت بنمو مطرد للاحتياطات حيث بلغت أرقامها قياسية وصلت عام 2013 إلى ما مقداره 201.44 مليار دولار، والسبب وراء ذلك هو الارتفاع المتواصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة.

-مرحلة من 2014 الى 2019: شهدت انخفاض في احتياطات الصرف الأجنبي ويعود ذلك بسبب الصدمة النفطية، وعدم تمكن الحكومات المتعاقبة من كبح ارتفاع كبير في فاتورة الواردات، بالإضافة الى سياسة التقشف التي شهدتها الجزائر.

المبحث الثاني: قياس أثر صدمات التجارة الخارجية على احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

بناء على ما جاء في النظرية الاقتصادية، والدراسات التطبيقية السابقة، من متغيرات اقتصادية مفسرة للتجارة الخارجية، وحتى يكون النموذج الموصوف أكثر دقة وشمولا وواقعية تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، والتي تم اختيارها على أساس الخصائص التي تميز الاقتصاد الجزائري هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية بناء على توافر المعطيات والبيانات الخاصة بها، والمتوقع أن لها التأثير الأكبر على احتياطات الصرف الاجنبي، وفيما يلي بيان متغيرات تقدير النموذج المستخدم في هذه الدراسة:

الجدول رقم 02-04: متغيرات الدراسة القياسية ومصادر البيانات

مصادر البيانات	إشارة المعلمة المتوقعة	الترميز	اغراض التمويل
موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria	موجبة	X	احتياطات الصرف الاجنبي
موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria	موجبة	Y	الواردات
موقع البنك الدولي https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria	موجبة	Z	الصادرات

المصدر: من إعداد الطلبة

أولاً: المتغير التابع (X) احتياطات الصرف الأجنبي: هو عبارة عن الأصول المقومة بعملات أجنبية، والتي تسيطر عليها السلطات النقدية والمتاحة تحت تصرفها لأغراض التمويل المباشر لمواجهة الاختلالات التي قد تحدث بمصادر تمويل المدفوعات الخارجية، تتكون الاحتياطات الأجنبية من الأموال التي تمتلكها السلطة النقدية والتي تتمثل في أربعة عناصر أساسية تشكل ما يسمى أحياناً بالاحتياطي الدولي وهي:

- الحيازة الرسمية من العملات الأجنبية والتي تكون رهن تصرف البنك المركزي
- الذهب المحتفظ به في خزائن البنك المركزي
- حقوق السحب الخاصة التي تملكها الدولة لدى صندوق النقد الدولي
- صافي موقف الدولة لدى صندوق النقد الدولي

ثانياً: المتغير المستقل:

بما ان المتغير المستقل يتمثل في صدمات التجارة الخارجية فقد تم التعبير عنه بقيم الصادرات والواردات على اعتبار ان صدمات التجارة الخارجية تنعكس في زيادة أو انخفاض مفاجئ في حصيلة صادرات الدولة وقد تنعكس بنفس الحال على واردات الدولة.

1- الواردات (Y): يقصد بالواردات السلع والخدمات التي تشتري من دول اجنبية منتجة لها، وتعتبر تسرباً من الدخل القومي¹.

2- الصادرات (Z): الصادرات هي ذلك الجزء من الناتج الوطني الذي لا يتم استعمالها داخل الدولة وإنما يصدر للخارج، فهو يمثل تدفق السلع والخدمات خارج حدود الدولة، إذ يتم بيع هذه السلع الى سكان الدول².

¹ بوالكور نور الدين، دراسة قياسية لمحددات الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة 1995-2014: باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 06، العدد 10، 2016، خلال ص 18.

² احمد حمه محي الدين، أنمار أمين حاجي، محددات الصادرات الصناعية في ماليزيا (حالة دراسية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، 2018، ص 329.

المطلب الثاني: منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

المتباطة (ARDL)

أولاً: التعريف بنموذج (ARDL)

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل (Pesaran 1997)، (1998) Shinand and Sun) وكل من (Pesaran et Al 2001)، لأن هذه الطريقة لا تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran أن اختبار التكامل المشترك باستخدام ARDL يتم من خلال أسلوب اختبار الحدود Bound Test الذي يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ¹.

كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة غرانجر (Engle- Granger; 1987) ذات المرحل تنبؤ اختبار التكامل المشترك بدلالة درين واتسن (Test CRDW) أو اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Johansen Cointegration Test) في إطار نموذج VAR، حيث يمكننا نموذج ARDL منفصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وبالتالي نستطيع تقدير معالم المتغيرات المستقلة في الأمدين القصير والطويل، وتعد معالمها لمقدرة في المدى القصير ولطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى، كما أن نتائج تطبيق هذه الطريقة تكون جيدة في حالة ما إذا كان حجم العينة أو عدد المشاهدات صغيراً على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك الأخرى التي تتطلب أن يكون حجم العينة كبيراً حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.²

لذا يعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 24 مشاهدة ممتدة من عام 1996 إلى غاية 2018.

¹ Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001, p 289-326

² Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005, p1979-1990

ثانيا: مراحل التقدير وفق نموذج (ARDL)

وفقا لمنهجية الدراسة سيتم استخدام طريقة ARDL على ثلاث مراحل، المرحلة الأولى يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من (Pesaran et Al; 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات فيظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بـ (bounds testing approach) أي طريقة اختبار الحدود، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^n \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + e_t$$

حيث تعبر المقدرات λ_1 و λ_2 : على معلمات العلاقة طويلة الأجل، أما β و θ فتعبر عن معلومات الأجل القصير. وتشير إلى الفروق الأولى للمتغيرات بينما يمثل كل من n و m فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات (علما أنه ليس بالضرورة أن تكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوى $n \neq m$)¹، حد الخطأ العشوائي، واختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، نقوم بحساب إحصائية فيشر (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = 0$$

مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات

النموذج:

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$$

بعد القيام باختبار (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها كل من (Pesaran et Al 2001) حيث نجد هذه الجد أو لقي مخرجة للحدود العليا و الحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق كل من Pesaran et Al بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (1) I والمتغيرات المتكاملة عند مستواها I(0) أو تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم المخرجة، فإننا نرفض فرضية العدم

¹ وفقا لمنهجية ARDL، من الممكن تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى لمختلف المتغيرات الأمر الذي يعتبر مستحيلا بالنسبة لطرق التكامل المشترك الأخرى، وبالتالي من

خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني المثلى التلخص من مشاكل ارتباط البواقي أنظر إلى: Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B:

Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013, p914-921

أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

في حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإن المرحلة الثانية تتضمن تقدير معادلة الأجل الطويل

بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث تمثل كل من δ ، ϑ معاملات المتغيرات وتشير $P; q$ إلى فترات الإبطاء لتلك المتغيرات، و ε_t يمثل

حد الخطأ العشوائي. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة $P; q$ نستخدم عادة معيارين هما Akaike (AIC)

و Schwarz (SC) وأوصى Pesaran and Shin باختبار فترتي إبطاء كحد أقصى للبيانات السنوية.¹

أما المرحلة الثالثة، يمكن استخلاص مواصفات ARDL لحركيات المدى القصير عن طريق نموذج تصحيح الخطأ

(Error Correction Model ,ECM) التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^P \vartheta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^q \delta_i \Delta X_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \vartheta_t$$

حيث أن: ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، وجميع معاملات معادلة المدى القصير هي معادلات تتعلق

بحركيات المدى القصير لتقارب النموذج لحالة التوازن، وتمثل ψ معامل تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف

التي يتم بها تعديل الاختلال التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.²

المطلب الثالث: تقدير وتحليل نتائج الدراسة القياسية

أولاً: إجراء اختبار جذر الوحدة

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة،

إلا أننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر المطور (ADF) والذي يقوم على اختبار الفرضية التالية:

فرضية العدم: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.

الفرضية البديلة: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

¹ Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version).Oxford: Oxford University Press, 2009

² Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997

وذلك عند مستوى معنوية 5%، حيث إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 نرفض فرضية

العدم ونقبل الفرضية البديلة، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم 02-05: اختبار جذر الوحدة باستخدام ديكي فولر المطور (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
<u>At Level</u>				
		LX	Y	Z
With Constant	t-Statistic	-2.7658	-0.9309	-1.0729
	Prob.	0.0782	0.7636	0.7132
		*	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	1.1315	-2.4315	-1.3571
	Prob.	0.9999	0.3570	0.8530
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.1081	0.0925	-0.3538
	Prob.	0.6373	0.7043	0.5489
		n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>				
		d(LX)	d(Y)	d(Z)
With Constant	t-Statistic	-0.8390	-2.6727	-5.0809
	Prob.	0.7916	0.0909	0.0003
		n0	*	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.1659	-2.6229	-5.4480
	Prob.	0.0139	0.2736	0.0007
		**	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.2970	-2.6247	-5.1704
	Prob.	0.0018	0.0106	0.0000
		***	**	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

يتضح من خلال الجدول أن متغيرات ليست مستقرة عند المستوى لكنها مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الرتبة (1)I، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

تم الاعتماد في اختيار متغيرات النموذج على طريقة الاختبار متعدد الخطوات (Stepwise) بحيث تم إدخال المتغيرات المستقلة بالتتابع ويتم تقييم إسهامه في معنوية النموذج، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل (آلية تصحيح الخطأ) فيما بينها، والذي يسهم في تحقيق هذه الشروط يتم الاحتفاظ به، والذي لا يحقق ذلك يتم حذفه.

ووفقا لهذه الطريقة تم الاعتماد على المتغيرات التي حققت شروطها في بناء النموذج القياسي وهي:
الواردات Y ، الصادرات Z ، احتياط الصرف الأجنبي X وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار
(Schwarz Bayesian Criterion).

الجدول 02-06 : نتائج تقدير نموذج (ARDL) بالإبطاء (3,1,3,2)

Dependent Variable: LX
Method: ARDL
Date: 05/02/23 Time: 17:51
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): Y Z
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(3, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LX(-1)	0.757251	0.187075	4.047849	0.0006
LX(-2)	-0.204722	0.238609	-0.857980	0.4006
LX(-3)	0.497859	0.180995	2.750685	0.0120
Y	0.002930	0.002165	1.353364	0.1903
Y(-1)	-0.004698	0.001814	-2.589460	0.0171
Z	0.010884	0.006851	1.588549	0.1271
C	-1.556472	1.729155	-0.900134	0.3783

R-squared	0.986269	Mean dependent var	24.48375
Adjusted R-squared	0.982346	S.D. dependent var	1.373426
S.E. of regression	0.182482	Akaike info criterion	-0.352008
Sum squared resid	0.699296	Schwarz criterion	-0.018957
Log likelihood	11.92812	Hannan-Quinn criter.	-0.250191
F-statistic	251.4066	Durbin-Watson stat	1.898505
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

بالانتقال إلى اختبار منهج الحدود (ARDL) يوضح الجدول الموالي نتائج حساب إحصائية F حيث
جاءت قيمة ($F=98.6$) أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، و القيم الحرجة تم الحصول عليها
من الجداول التي أقرتها كل من (Pesaran et al. 2001)، عند مستويات معنوية 1%، 5% و 10%.

الجدول 02-07: اختبار الحدود وجذر الوحدة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic k	2.373722 3	10%	2.37	3.2
		5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	27	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
Finite Sample: n=30				
		10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

إن نتائج النموذج تدعم رفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

ثالثا: تقدير علاقة المدى الطويل والمدى القصير:

1. تقدير علاقة المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة المعتمد عليها واحتياطي الصرف الأجنبي، سوف نقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج (ARDL) وتتضمن هذه المرحلة تقدير المعلمات في الأجل الطويل، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول 02-08: نتائج تقدير معلمات نموذج الأجل الطويل المتغير التابع (X)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.035092	0.044970	0.780332	0.4439
Z	-0.216000	0.534503	-0.404114	0.6902
C	30.88981	29.30871	1.053947	0.3039

EC = LX - (0.0351*Y - 0.2160*Z + 30.8898)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج النموذج القياسي في الأجل الطويل والمبينة في الجدول أعلاه إلى:

- الصادرات Z:

بالنسبة للواردات فقد جاء أثرها طردي وغير معنوي على احتياطات الصرف الأجنبي أي كلما زادت الواردات يزيد احتياط الصرف الأجنبي وهذا ما يتوافق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

- الواردات Y:

جاء أثر الصادرات على احتياط الصرف الأجنبي بمنحى عكسي، وهذه النتيجة غير موافقة للتوقع وللمنطق الاقتصادي، حيث أن جل صادرات الجزائر نحو أوروبا وبالتالي فالعملة المفوترة بها هي اليورو في حين أن احتياطات الصرف الأجنبي بالجزائر جملها بالدولار الأمريكي نظرا لأن أغلب الصادرات من المحروقات وبالتالي يحدث الفرق عند تحويل الأورو إلى الدولار الأمريكي. ومن يمكن استنتاج المعادلة التفسيرية كالتالي:

$$X = 30.88 + 0.03Z - 0.21Y$$

- نلاحظ أن إشارة الصادرات موجبة وهي تدل على علاقة طردية بين احتياطات الصرف الأجنبي وبين الصادرات، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.03 وتشير هذه القيمة إلى ارتفاع قيمة الصادرات ب 1% سيؤدي إلى ارتفاع احتياط الصرف الأجنبي بنسبة 3% وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وتفسيرها الاقتصادي أن جل صادرات الجزائر توجه إلى السوق الأوروبية وخاصة فرنسا.

- أما إشارة الواردات سالبة وهي تدل على علاقة عكسية بين احتياطات الصرف الأجنبي وبين الواردات، حيث بلغت قيمة هذا المعامل 0.21 وتشير هذه القيمة إلى ارتفاع قيمة الواردات ب 1% يؤدي إلى انخفاض قيمة احتياط الصرف الأجنبي بنسبة 21% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2. تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) :

أما فيما يخص معلمة حد تصحيح الخطأ (-1) ECM فقد ظهرت المعلمة ($\lambda = -0.01$) بإشارة سالبة ومعنوي عند مستوى 5% مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، وآلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، حيث أن المعلمة λ تقيس سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، والجدول التالي يوضح نتائج تقديرات نموذج حد تصحيح الخطأ.

جدول 02-09: نتائج تقدير علاقة المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	8.015460	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	28	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
Finite Sample: n=30				
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

Dependent Variable: LX
Method: ARDL
Date: 05/02/23 Time: 17:51
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): Y Z
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(3, 1, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LX(-1)	0.757251	0.187075	4.047849	0.0006
LX(-2)	-0.204722	0.238609	-0.857980	0.4006
LX(-3)	0.497859	0.180995	2.750685	0.0120
Y	0.002930	0.002165	1.353364	0.1903
Y(-1)	-0.004698	0.001814	-2.589460	0.0171
Z	0.010884	0.006851	1.588549	0.1271
C	-1.556472	1.729155	-0.900134	0.3783
R-squared	0.986269	Mean dependent var		24.48375
Adjusted R-squared	0.982346	S.D. dependent var		1.373426
S.E. of regression	0.182482	Akaike info criterion		-0.352008
Sum squared resid	0.699296	Schwarz criterion		-0.018957
Log likelihood	11.92812	Hannan-Quinn criter.		-0.250191
F-statistic	251.4066	Durbin-Watson stat		1.898505
Prob(F-statistic)	0.000000			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

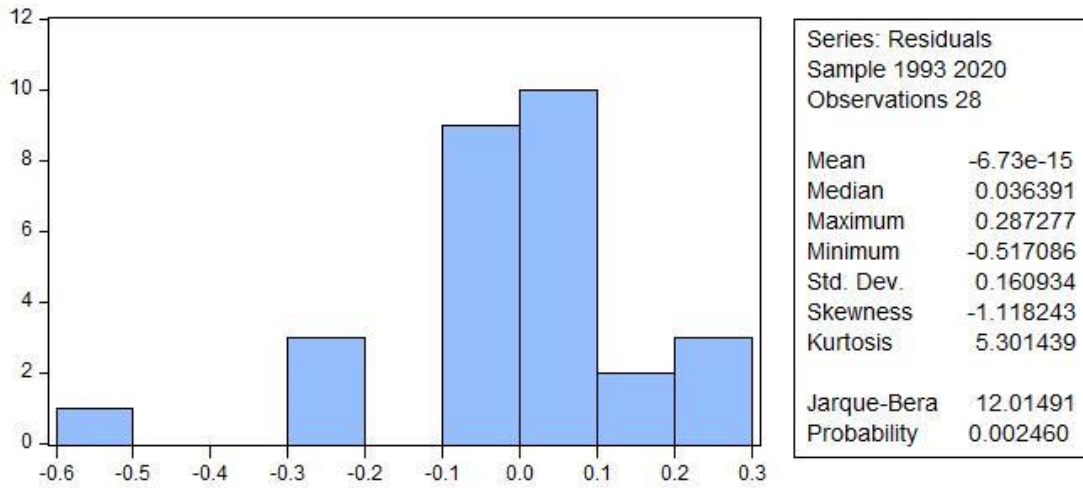
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

بالنسبة لنموذج حدّ تصحيح الخطأ فنلاحظ أن النتائج جاءت تتشابه كثيرا مع النتائج في الأجل الطويل، أي أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من حيث المعنوية وكذلك من حيث نوعها في الأجل القصير، تتوافق بشكل كبير مع علاقتها في الأجل الطويل.

3- التوزيع الطبيعي للأخطاء:

لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر نستخدم اختبار (Jarque-Bera test) لفرض العدم (التوزيع الطبيعي للبواقي: H_0):

الشكل رقم 02-04: التوزيع الطبيعي للأخطاء



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالشكل رقم (02-04)، أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ Jarque-Bera test 0.0024 ، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5% .

4- اختبار وجود الارتباط الذاتي بين البواقي (LM) :

لا يمكن الاعتماد على النموذج المقدر في حال ارتباط بواقيه ارتباطا ذاتيا بينها نظرا لأن هذا الارتباط من شأنه أن يؤثر سلبا على صحة القيم العددية للمعاملات المقدرة ومن ثم الخروج باستنتاجات مضللة لاختبارات المعنوية، لهذا يجب التأكد من خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة، وذلك باستخدام اختبار (Breuch - Gofry Senial Correlation LM test) لفرض العدم (لا يوجد ارتباط سلسلي بين البواقي: H_0)

الجدول رقم 02-09: اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي لنموذج تصحيح الخطأ

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.831876	Prob. F(2,19)	0.1873
Obs*R-squared	4.526393	Prob. Chi-Square(2)	0.1040

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وقد أكدت نتائج الاختبار كما هو مبين بالجدول أعلاه خلو بواقي النموذج المقدر من هذه المشكلة، حيث بلغت القيم الاحتمالية (P-Values) لـ $F_{statistic}$ 0.10، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد على أنه يمكن قبول الفرض العدمي بأن النموذج المقدر يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقيه.

5- اختبار ثبات التباين:

من ضمن مواصفات النموذج الجيد أن تكون بواقي التقدير وفقا له ذات تباين متجانس، لأن اسقاط هذا الفرض يسبب تحيزا في الأخطاء المعيارية المقدرة ومن ثم الحصول على نتائج مضللة، وقد تم الاعتماد على نتائج أحد الاختبارات المستخدمة لهذا الغرض وهو اختبار ARCH:

الجدول رقم 02-10: اختبار ثبات التباين للأخطاء.

Heteroskedasticity Test: ARCH

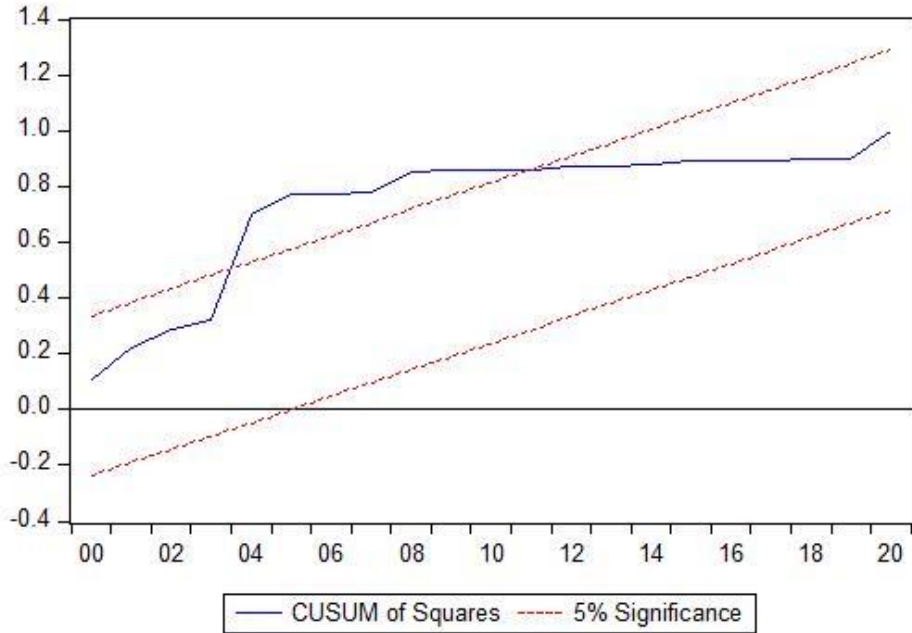
F-statistic	0.002290	Prob. F(1,34)	0.9621
Obs*R-squared	0.002424	Prob. Chi-Square(1)	0.9607

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

وكما هو مبين في الجدول أعلاه جاءت القيم الاحتمالية P - values لكل من F-Statistic و Chi - Square أكبر من مستوى المعنوية 5% مما يؤكد أن بواقي التقدير ذات تباين متجانس.

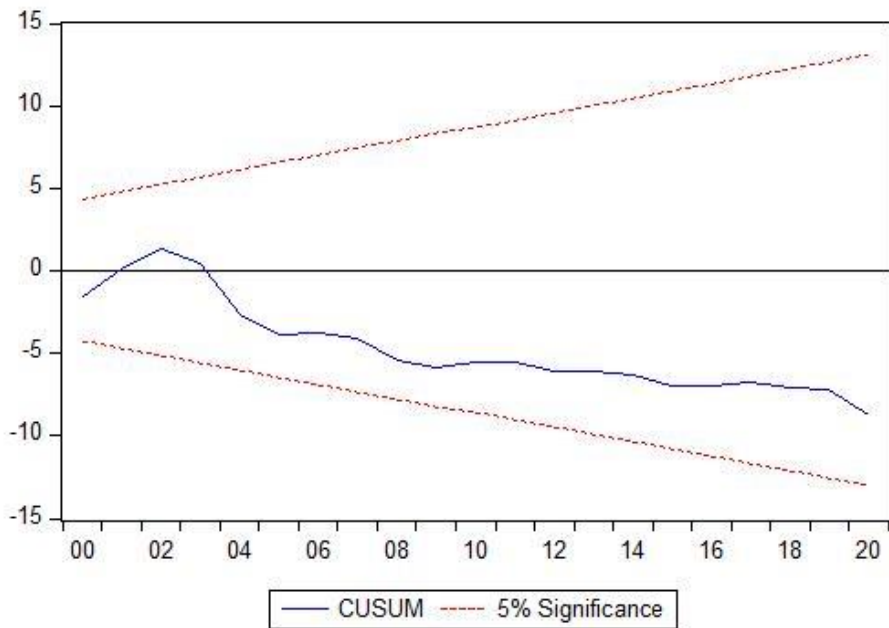
6. اختبار استقرار النموذج اختبار تصحيح الخطأ (stability test):

الشكل رقم 02-05: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

الشكل 02-06: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مستخرجات برنامج Eviews10

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاوودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاوودة (CUSUM of Squares) ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL. ويتحققا لاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا و CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود المبرجة عند مستوى 5% وعلى ضوء معظم هذه الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي اقترحها كل من Dublin، Brown و(1975) Evans.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل حاولنا في البحث على إيجاد مدى تأثير احتياطات الصرف الأجنبي على صدمات التجارة الخارجية في الجزائر وذلك في الفترة ما بين 1990 الى 2020، حيث قمنا باستعراض المتبع لاختبار هذه العلاقة، إذا قمنا بتعرف على المتغيرات هذه الدراسة ثم تطرقنا إلى التعرف على النموذج الذي استخدم وهو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL وهذا لتطبيق منهجية التكامل المشترك التي من مراحلها اختبار جذر الوحدة التي كانت نتائجه غير معنوية عند المستوى ومعنوية عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى، ثم أجرينا اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود أظهرت النتائج إن إحصائية فيشر F أكبر من قيمة الحد العلوي إي أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما أثبتت الدراسة أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج.



خاتمة

من خلال دراستنا هذه التي تتمحور حول احتياطات الصرف الاجنبي وصددمات التجارة الخارجية وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى ان احتياطات الصرف الاجنبي وصددمات التجارة الخارجية اثر على الاقتصاد الدولي والمحلي.

ومن خلال ما سبق، سوف تتضمن الخاتمة اهم النتائج التي تم التوصل اليها والتي على اساسها سوف يتم اثبات صحة او خطأ الفرضيات ومن ثم الاجابة على الاشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض اهم التوصيات ووافق البحث.

1- اختبار الفرضيات

انطلاقا من محتوى الدراسة التي وضحتها الجانب النظري والتطبيقي فان:

-**الفرضية الأولى:** والتي تنص على " صدمات التجارة الخارجية هي ما تتعرض له التجارة الخارجية من كوارث وتغيرات في الصادرات والواردات" من خلال ما تطرقنا له في الجانب النظري للدراسة توصلنا الى ان هذه الفرضية صحيحة.

-**الفرضية الثانية:** والتي تنص على: "يقصد باحتياطات الصرف الأجنبي بالكميات النقدية التي يحتفظ بها المصرف أو الدولة لأهداف معينة" من خلال ما تطرقنا له في الجانب النظري للدراسة توصلنا الى ان هذه الفرضية صحيحة.

-**الفرضية الثالثة:** والتي تنص على "تأثر صدمات الواردات على احتياطات الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020". من خلال ما تطرقنا له في الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا الى ان هذه الفرضية صحيحة.

-**الفرضية الرابعة:** والتي تنص على: "تأثر صدمات الصادرات على احتياطات الصرف الاجنبي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020" من خلال ما تطرقنا له في الجانب التطبيقي للدراسة توصلنا الى ان هذه الفرضية صحيحة.

2- نتائج الدراسة

من خلال هذا البحث الذي قمنا به في هذا المجال توصلنا الى النتائج التالية:

-تساهم وفرة احتياطات الصرف الاجنبي في دعم النمو الاقتصادي من خلال استغلال الفوائض منها في دعم المشاريع الاقتصادية التي تولد عوائد معتبرة في المستقبل وهو ما ينجم عن زيادة حقيقية في الناتج المحلي.

- الاحتياطات الصرف الاجنبي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لعل اهمها الحد من الصعوبات الاقتصادية والصدمات الخارجية ومساندة العملة الوطنية.
- احتياطات الصرف الاجنبي لها مكانة هامة في الاقتصاد بحيث تتم تسوية كل المبادلات بعملة الاجنبية او العملة الوطنية وكذا تحسين موازين مدفوعات الدول وبالإضافة الى جعل تناسق بين سياسات الصرف وسياسات التجارة الخارجية.
- الاحتفاظ باحتياطات الصرف الاجنبي كجزء من الغطاء النقدي للعملة المحلية كما انها المركز الاساسي في بناء واستقرار القيمة الخارجية للعملة المحلية والدفاع عنها بأسعار صرف عالية الاستقرار.
- مواجهة العجز في ميزان المدفوعات والدفاع عن سعر الصرف العملة الوطنية عن طريق تدخلات الدورية للبنك المركزي في سوق الصرف بائعا او مشتريا للعملات الاجنبية
- الحاجة الماسة للنقد الاجنبي في استخدامه لمواجهة الصدمات الاقتصادية الطارئة والغير مرغوبة.
- اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة التي يمكن من خلالها تخفف من تأثير الصدمات واطاحة الفرصة السريعة لاتخاذ بعض الاجراءات المخطط لها لامتناس اثار الصدمات التجارية.
- غياب القطاعات الاقتصادية المحفزة لأحداث التغيرات في العملية الانتاجية كقطاعات الطاقة والنقل والاتصالات والتكنولوجيا والتي لها في حدوث التغيرات وتجاوز الصدمات الاقتصادية.

3-التوصيات

- من خلال ما تم استنتاجه ان الاحتياط بالصرف الاجنبي له مكانة في الاقتصاد، في بناء واستقرار القيمة الخارجية للعملة والدفاع عنها والحد من الصعوبات والصدمات التجارية سنطرح فيما يلي بعض توصيات:
- تولى المؤسسات المالية اهتماما كبيرا لتعزيز الاحتياطات الصرف الاجنبي وتحسين ادارتها واستخدامها بشكل فعال.
- تعزيز التعاون الدولي والتنسيق بين الدول في مجال الاحتياطات الصرف الاجنبي وصدمات التجارة الخارجية يمكن تحقيق ذلك من خلال توقيع اتفاقيات وتبادل المعلومات والخبرات واقامة واليات للتنسيق والتعاون الدولي في حالات الازمات الاقتصادية والمالية
- تنوع مصادر الدخل الاقتصادي للبلدان لتقليل التعرض لصدمات التجارة الخارجية يمكن ذلك من خلال تعزيز الاقتصادات المحلية وتنمية القطاعات الغير نفطية وزيادة التصدير الى اسواق متنوعة.

-تحسين بيئة الاعمال والتشريعات التحفيزية وتطوير البنية التحتية وتعزيز التكنولوجيا والابتكار.

4-افاق الدراسة

بعد عرضنا لموضوع البحث والنتائج واقتراحنا للتوصيات التي نراها مفيدة، طرأت لنا نقاط اخرى مازالت مجهولة ويمكن ان تكون موضوعات بحوث اخرى واشكاليات تنتظر المعالجة وهي:

-التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاحتياطات الصرف الاجنبي وصددمات التجارة الخارجية.

-التحولات التكنولوجية ونمط التجارة الالكترونية على صدمات التجارية والاحتياطات الصرف الاجنبي.

المراجع والمصادر

I-المراجعة باللغة العربية

1-الكتب

1. السيد محمد أحمد السبريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
2. خالد أحمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019.
3. رشاد العصار وآخرون، التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2000.
4. رمزي محمود، صندوق النقد الدولي: تاريخ من المؤامرات والتدليس والشروط المريرة القاسية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2022.
5. سالمى محمد فريد، الصدمات الخارجية التجارية واثرها على اقتصاديات الدول، دار الإبتكار للنشر والتوزيع، عمان، د.ت.
6. محمود حامد، العلاقات النقدية الدولية، دار حميثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017.
7. موسى سعيد مصطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

2-المذكرات والرسائل


8. بن مصباح إبراهيم وآخرون، مخاطر وضمانات تمويل التجارة الخارجية: دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري - وكالة الوادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة حمه لخضر بالوادي، 2021/2020.
9. حسين حميد، إدارة السياسة النقدية في ظل تغيرات احتياطي الصرف الأجنبي: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، جامعة يحي فارس، المدينة، 2021/2020.
10. زيتوني كمال، اثر الصدمات الاقتصادية في تحليل مؤشرات الازمات المصرفية خلال الفترة 1980-2015: دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017/2015.

11. عبابسة نور الدين، اثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016.
12. فوزي زغاد، دور احتياطات الصرف الأجنبي في تمويل الاستثمارات العمومية في الجزائر: دراسة تحليلية تنبؤية خلال الفترة (1990-2020)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022/2021.
13. محمد جعفر هني، إدارة احتياطات الصرف الأجنبي من منظور إسلامي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الجزائر 3، 2017-2016.
- 4-المجلات**
14. شرفاوي محمد، بكوش كريمة، قياس استجابة محددات الطلب على احتياطات الصرف الأجنبي نتيجة انخفاض الواردات باستخدام نموذج Var - حالة الجزائر 1970-2020 -، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 03، 2021.
15. عبد القادر بوكريد وآخرون، أثر احتياطات الصرف الأجنبي على سعر صرف الدينار/ اليورو في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000-2019، مجلة الريادة الاقتصادية الاعمال، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2022.
16. نور الدين عبابسة، بوراس أحمد، الخيارات الائتمانية في استخدام احتياطات الصرف الأجنبي: دراسة حالة الجزائر، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 10، العدد 5، 2016.
17. احمد يونس جبار الخزرجي، اثر بعض الصدمات الاقتصادية الخارجية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2004-2021 دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 61، 2023.
18. جعفر صادق سفر، عبد الحميد سليمان ظاهر، تحليل وقياس اثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2018، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد 08، العدد 04، 2020.

19. -سعودي محمد، المرض الهولندي واشكالية الصدمات الخارجية المواتية بالجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 11، 2014.
20. صفاء سالم خلف، ناظم عبد الله عبد، تحليل اثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 58، 2022.
21. -عبد الغفار غطاس وآخرون، اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2011)، مجلة الباحث، العدد 15، 2015.
22. بوالكور نور الدين، دراسة قياسية لمحددات الطلب على الوردات في الجزائر خلال الفترة 1995-2014: باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 06، العدد 10، 2016.
23. احمد حمه محي الدين، أنمار أمين حاجي، محددات الصادرات الصناعية في ماليزيا (حالة دراسية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 03، 2018.

II-المراجع الاجنبية

24. International reserves and foreign currency liquidity: guidelines for a data template – Washington, D.C. : International Monetary Fund, 2013.
25. Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R: Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, Vol.16, 2001.
26. Narayan, P: The saving and investment nexus for China-Evidence from cointegration tests, Applied Economics, Vol. 37, 2005.
27. Pradhan, R., Norman, N., Badir, Y. and Samadhan, B: Transport infrastructure, foreign direct investment, and economic growth interactions in India: The ARDL bounds testing approach, Procedia -Social and Behavioral Sciences, Vol.104, 2013.
28. Pesaran, M. and Pesaran, B: Time Series Econometrics: Using Microfit 5.0 (Window Version).Oxford: Oxford University Press, 2009
29. Pesaran, M. and Pesaran, B: Working with Microfit 4.0 : Interactive Econometric Analysis. Oxford: Oxford University Press. 1997



الملاحق

الملحق رقم 01: الاحصائيات المستخدمة

Z	Y	X
77.194	89.32168	2.7E+09
74.99014	116.1088	3.46E+09
77.92533	122.1201	3.32E+09
77.20021	113.0801	3.66E+09
74.0967	119.9145	4.81E+09
78.22801	120.9632	4.16E+09
84.37659	106.1574	6.3E+09
90.26636	107.8328	9.67E+09
93.13458	105.8359	8.45E+09
91.80688	93.96025	6.15E+09
100	100	1.36E+10
88.46286	114.6933	1.96E+10
91.58966	141.9963	2.52E+10
92.12349	137.2648	3.55E+10
95.1121	172.024	4.57E+10
104.3066	183.043	5.92E+10
102.2546	183.5631	8.15E+10
98.89946	206.8173	1.15E+11
97.13439	268.8802	1.48E+11
86.46091	309.3875	1.55E+11
83.99681	322.2149	1.7E+11
81.65709	331.1129	1.91E+11
77.90605	381.6815	2.01E+11
73.36959	422.6554	2.01E+11
72.64992	459.6668	1.86E+11
73.12795	493.3498	1.51E+11
80.68129	472.4189	1.21E+11
77.53045	430.846	1.05E+11
72.91366	405.3943	8.74E+10
71.95509	372.2258	7.46E+10
70.98541	364.2564	5.48E+10